A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/46/PV.41
14 November 1991

ARABIC

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

ثم : السيد ميـــن (ميانمار)
(نائب الرئيس)

تنظيم الاعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ : تقرير الامين العام (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61668 ٢٣٧٩ش(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أُعلم الاعضاء علما انه بغية التوصُّل الى اتفاق حول نصوص مشاريع القرارات ستجري مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن البند ١٣٧ من جدول الاعمال المعنون "إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" والبند ١٤٣ من جدول الاعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" . وسيعلن في اليومية عن موعد ومكان هذه المشاورات التي أدعو جميع الوفود المهتمة الى حضورها .

البند ١٤٣ من جدول الاعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ : تقرير الامين العام (A/46/568)

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في عام ١٩٨٧ ، نشرت الحكومة الكندية كراسا بعنوان "المستقبل الذي نتشاطره" أوضحت فيه استراتيجيتنا الجديدة للمساعدة الإنمائية الدولية . وحددت الاستراتيجية بوضوح الاركان الاساسية لانشطتنا في هذا المجال في المستقبل مثل تخفيف الفقر وتنمية الموارد البشرية وتحديث الاقتصادات وزيادة مشاركة المرأة والتوفيق بين المشاغل الإنمائية والبيئية وتلبية الاحتياجات الاساسية من الغذاء والطاقة .

وركّزت الاستراتيجية بشدة على ضرورة أن تقيم كندا مشاركات ، على الصعيد العالمي ، مع مختلف الهيئات والمنظمات الرائدة في مجال التنمية الدولية . وتعد شبكة التنمية في إطار الامم المتحدة من شركائنا الرئيسيين لاتساع نطاق أنشطتها عالميا والاولوية التي تمنحها لاحتياجات البلدان النامية وتطلعاتها .

وفي رأينا أن المساعدة الإنمائية الفعالة ينبغي أن تعزز تنمية مطردة وقابلة للإدامة ذاتيا . إلا أن الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان كثيرا ما تعترض للاسف سبيل عملية التنمية في العديد من مناطق العالم . فعند وقوع الكوارث تكتسي

الاستجابة السريعة والمنسقة على أفضل وجه بأهمية قصوى ليس لتخفيف معاناة الضحايا فحسب بل أيضا لتقليل الآثار السلبية التي تحدثها الكوارث على عملية التنمية الى أدنى حد ممكن . ومن ثمّ ، تعتقد الحكومة الكندية أن الإغاثة الفعّالة في حالات الكوارث تمثّل جزءا هاما من المساعدة الإنمائية لأن الكوارث تضر بشكل كبير البلدان النامية وتعوق عملية التنمية الجارية فيها .

وفي البيان الذي أدلت به وزيرة خارجية كندا للشؤون الخارجية من على هذا المنبر في أيلول/سبتمبر قالت إن :

"مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والاقتصادية والسياسية كانت دائما تحتل أولوية في الامم المتحدة . ومع ذلك ، فنحن ندرك تمام الإدراك أن استجابة الامم المتحدة لهذه الأزمات فقدت شدتها ، وقد ضعفت بسبب الخلافات بين الوكالات والحرص على تكديس الموارد الشحيحة على نحو لا يمكن إنكاره" (A/46/PV.9 ، ص ٥٧ و ص ٥٨ .

وبالتالي ، أوصت العمل دونما إبطاء من أجل حسم هذه المشاكل الخطيرة ، وهذا هو السبب ، الى جانب أسباب أخرى ، في وجودنا هنا اليوم .

(تكلم بالانكليزية)

وليس هناك دور أو نشاط واحد للأمم المتحدة تعتبره كندا أكثر أهمية من المسؤولية عن قيادة المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة في جميع أرجاء العالم . إن هذه المساعدة الإنسانية الطارئة تشكّل حجر الزاوية في برنامج المساعدة الإنمائية لكندا ، ونعتبر أن تقديمها بصورة فعّالة من أهمية أولويات الأمم المتحدة . وفي هذه السنة أيضا ، شاركنا بنشاط وبعمق في ثلاثة جهود كبيرة للإغاثة تحت قيادة الأمم المتحدة وذلك في العراق ، وبنغلاديش ، والقرن الافريقي .

إن كندا لها تقاليد عريقة في تقديم المساعدة الإنسانية من خلال منظمات غير حكومية عديدة ، مثل الصليب الأحمر ، ومنظمات الكنائس ، ومنظمة "كير" بكندا ، وغيرها من المنظمات . لقد كانت حكومة كندا من المانحين لمعونات الطوارئ من خلال الأمم المتحدة منذ إنشائها . ومنذ لك الأيام الأولى ، وفعالية هذه المساعدة الدولية تزداد بدرجة هائلة . إن إمدادات الطوارئ يمكن أن تشحن الآن في ساعات ، ويمكن أن تصل الى أقصى أرجاء العالم في أقل يوم واحد .

ولقد أدى تقدّم الاتصالات السلكية واللاسلكية الى تحسين مدى تفهمنا للحالات الطارئة تحسينا هائلا ، والى زيادة سرعة وصول نداءات المساعدة وسرعة تعبئة تلك المساعدة . وقد تزايد أيضا عدد الوكالات المتاحة لتقديم المساعدة ، سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، بصورة واضحة . وهناك وكالات كثيرة في أسرة الأمم المتحدة قد طورت أيضا قدراتها على المساعدة في هذا الميدان . وبينما استحدثت تلك الوكالات برامج خاصة للمساعدة الطارئة بمهارة وكفاءة نادرة ، فإن التنسيق الكافي فيما بينها كان دائما مفتقدا ، وقد شكل هذا مؤخرا تحدّيا كبيرا لنا جميعا .

وعلى مر السنوات ، أدّت أنواع مختلفة من الحالات الطارئة الى إنشاء منظمات جديدة ، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ، والى الاشتراك المكثّف من جانب المنظمات القائمة ، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد

طلب من هذه الوكالات أن تستجيب لمجموعة كبيرة من حالات الطوارئ التي تنجم عن أسباب طبيعية وأسباب من صنع الإنسان ، والكثير منها تختلط فيها سمات النوعين . وفي أية حالة طارئة ، تسهم هذه المنظمات ، جميعها جنبا الى جنب مع وكالات الامم المتحدة الاخرى والمنظمات غير الحكومية ، مثل الصليب الاحمر وجمعيات الهلال الاحمر والمنظمة الدولية للهجرة ، في التخفيف من آثار الكوارث . وهناك بالضرورة فترة من الوقت تتم خلالها الترتيبات الخاصة ولا مفر من انقضائها قبل أن تصل المساعدة الى من يحتاجون إليها . وتلك الفترة من الوقت هي التي نحتاج الى تقليلها .

ولهذا توافق كندا على التقرير المفيد بالغ الاثر الذي قدمه الامين العام بشأن المساعدة الإنسانية . ويتعرّض هذا التقرير لكثير من مشاغل كندا ويقدم توصيات مفيدة لتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في تعزيز القدرات الموجودة حاليا في منظومة الامم المتحدة ، ولضمان أن تكون استجابة الامم المتحدة فعّالة وسريعة في حالات الطوارئ .

ومن أهم المقترحات التي تثار في التقرير إنشاء منصب رفيع المستوى في إطار منظومة الامم المتحدة يكون مسؤولا عن تنسيق جهود مختلف وكالات الامم المتحدة ، والوكالات الاخرى غير التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، بالإضافة الى الامم المانحة والامم المتلقية . وقد سبق أن عُيِّن مثل هذا المنسّق لقيادة البرنامج الطارئ الخاص بالقرن الافريقي . إن النجاح المبكر لهذا البرنامج الذي بني على الإنجازات الكبيرة لمكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، الذي كان يقوده في منتصف الثمانينات برادفورد مورس وموريس سترونغ ، يقدّم لنا مؤشرا لما يستطيع المنسّق ، إن وجد ، أن يعمله على نطاق عالمي . وبالإضافة الى ذلك ، أدّى الامير صدر الدين أغا خان مسؤولياته ، بوصفه مبعوثا تنفيذيا للامين العام لبرنامج الامم المتحدة الإنساني للعراق والكويت ومناطق الحدود بين إيران والعراق وتركيا والعراق ، بتفاني وفاعلية مثاليين ، مقدما الدليل الناصع على أن نوعية القيادة هي عامل أساسي في تنسيق العمل الإنساني .

وفي رأي حكومتي انه لكي تكون هذه الجهود فعّالة ، ينبغي أن يكون أي منسّق على اتصال مباشر بالأمين العام وأن يتمتع بتأييده الكامل . وهذا المنسق يتعين اختياره بعناية لضمان تمتعه أو تمتعها بالخصال الشخصية والخبرة المهنية اللازمة لتوليد التنسيق فيما بين وكالات ذات ولايات مختلفة ونهج مختلفة تقليديا . وقد لا يلزم أن ننشئ منصبا خاصا إذ قد يتسنى تكييف مسؤوليات منصب قائم ليشمل هذه المهام . ويشير التقرير الى منسّق رفيع المستوى لديه أمانة في نيويورك . ونتفهم منطق تلك التوصية . إلا أن موقع العاملين مع المنسّق ، ومكانه أو مكانها بالضبط في هيكل الأمانة ، لا يهمان قدر ما يهم التأكيد على قيام رابطة مباشرة وقوية مع الأمين العام ، بالإضافة الى الروابط التنفيذية مع كل المنفذين الرئيسيين ، سواء كانوا في المقر الرئيسي في نيويورك ، أو في جنيف أو روما أو فيينا .

تقوم الأمم المتحدة بدور فريد في الإغاثة في حالات الكوارث . فهي توفر القيادة للمنظمات غير الحكومية ، والمانحين والبلدان المتضررة ، فضلا عن وكالاتها هي . ولهذا السبب ، نؤيد إنشاء لجنة للتنسيق فيما بين الوكالات ، بقيادة منسّق الأمم المتحدة ، تعزز الاتصالات أثناء حالات الطوارئ الفردية ، وتعزز التفهّم لتلك الحالات الطارئة ، وتحدد مجالات المسؤولية ليس فحسب فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدة الإنسانية ولكن أيضا فيما بين الجهات الدولية الأخرى الكثيرة المعنية .

ومن أجل تسهيل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ ، سيلزم للمنسّق توفّر نظام إنذار مبكّر معزز ، وتشاور وثيق مع الوكالات التي تعمل في مجال المساعدة الإنسانية ، وصندوق يمكن استخدام أمواله في الاستجابة الفورية لحين وصول الإسهامات بعد توجيه نداء مشترك من وكالات الأمم المتحدة المعنية .

حقا إن كثيرا من الحالات الطارئة حالات لا يمكن التنبؤ بها . إلا أن الإنذار المبكّر ممكن في حالات أخرى كثيرة مثل الفيضانات ، والجفاف ، وبعض حالات نزوح اللاجئين . وهناك أيضا حالات تتسم بالتكرار . ونؤيد توصية الأمين العام فيما يتصل

بتجميع وتحليل المعلومات بصورة منتظمة من نظم الإنذار المبكّر القائمة في إطار الامم المتحدة ، بالإضافة الى المعلومات المتوفرة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية . ونتفق تماما على انه نظرا لان الكوارث لها أسباب طبيعية وأسباب إنسانية ، فإن نظام الإنذار المبكّر الفعّال يتطلب معلومات عن جميع العوامل ذات الصلة التي تؤدي الى ظهور هذه المشاكل .

ويسر كندا أن تلاحظ تشديد الامين العام في تقريره على أهمية الاستجابات السريعة والمتجانسة القائمة على أساس إطار متفق عليه لتقسيم المسؤوليات بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة . ومثل هذا التحديد الواضح للمسؤوليات على مستوى المقر العام للوكالات يجب أن تترجمه خطوات على مستوى الميدان ، بما في ذلك تعيين مسؤول واحد من الامم المتحدة يتولى مسؤولية التنسيق في الميدان . وعادة ما يكون الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، والذي هو الممثل القانوني أيضا لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وينبغي أن تتوافر للمسؤولين ميدانيا صلاحيات كبيرة تفوّض إليهم ، بما فيها صلاحيات تتعلق بمستويات الإنفاق المرخّص بها مسبقا كما ينبغي أن يقدم لهم تدريب معزز في مجال إدارة الكوارث . ونعتقد أن الاستجابة السريعة والسلسة والتي يمكن التنبؤ بها في مواجهة الكوارث أهمية لا يمكن المغالاة في وصفها . ولا نستبعد الإقرار بوجود حاجة في بعض الاحيان الى منسقين ميدانيين يعينون خصيصا لغرض محدد على أساس مهارات خاصة تستدعيها حالة الكوارث المعينة . ومع ذلك ، فإن هذه التدابير المخصصة ينبغي أن تكون الاستثناء وليس القاعدة .

إننا نشجّع على المزيد من العمل في إعداد الترتيبات المتعلقة بالإنفاق المرخص به مسبقا ، وبتعيين الموظفين لخدمة حالات الكوارث وإعارتهم داخل الامم المتحدة وبالتوريد السريع للوازم الإغاثة ووزعها ، ربما من خلال العروض الدائمة أو إتاحة الوصول الى مخزونات موجودة لحالات الكوارث . إن الإيداع المسبق للوازم الاساسية سيظل أمرا دقيقا وينبغي التأكيد على مساعدة البلدان المعرّضة للكوارث في التفاوض مع جاراتها للوصول فورا الى اللوازم والمعدات الاساسية . ونحن نؤيد أيضا النداءات الداعية لإنشاء قائمة دولية بالخبراء في إدارة الكوارث ، بحيث تتاح للمنسّق الوصول السريع والتلقائي إليهم . وسيلزم المنسّق دعم تقني معزّز ، بما في ذلك مركز عمليات مخصص للاغراض الإنسانية وحدها . كما يتطلب المنسّق نظاما للمعلومات الإدارية وبرنامجا مركزيا للتدريب على إدارة حالات الطوارئ - وهنا تنفي الإشارة الى العمل الهام الذي قام به في مجال التدريب مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي .

ويسرنا أن الأمين العام قد أكدّ على أهمية النداءات الموحّدة والتمويل المتوافر لتحقيق الاستجابة السريعة . وبيما قد يَصْدُق القول إن العديد من الوكالات لديها اعتمادات لبدء العمل الى حين ورود استجابة المانحين للنداءات ، فإن هذه الاعتمادات لا تكفي ببساطة للوفاء بالحاجات التي تتولد عن حالات الكوارث إذا كانت ذات نطاق ضخم . ولهذا السبب فإننا نصادق تماما على توصية الأمين العام بإنشاء صندوق بـ ٥٠ مليون دولار ، على أن تعاد تغذيته بالأموال التي تجمع بفضل النداء الموحّد الذي يصدر بموجب صلاحيات المنسّق . وهناك حجج مقنعة لإنشاء هذا الصندوق سواء بتقرير أنصبة أو من خلال التبرعات . ولسوف تساند كندا أيما طريقة في التمويل يرجح أن تؤدي الى إنشاء الصندوق على أسرع وجه حالما يتم تعيين المنسّق .

وبالطريقة نفسها ، فإننا نقرّ بأن الوكالات المستقلة قد نجحت نجاحا كبيرا في تحقيق أهدافها في المساعدة من خلال النداءات الإفرادية . ومع ذلك ، فالنداءات تتداخل أحيانا ، ومن الصعب في أحوال كثيرة تعيين مركزها ، وهذا يؤدي الى تأخير من جانب المانحين . لذلك فإن كندا تدعم فكرة النداءات الموحّدة لتبسيط وتسريع عملية التبرع . إن هدفنا هو ضمان استجابة سريعة وفعالة في حالات الطوارئ الإنسانية . والإصلاحات المقترحة لا تحقق فقط هذا الهدف ولكنها تؤدي أيضا الى نظام أكثر اتساقا ، مما يكفل استجابات سريعة من المانحين للنداءات .

إن المسؤولية الأولى في منع الكوارث والقيام بالمساعدة الغوثية تقع على عاتق البلد الذي حلّت فيه . فجميع البلدان تود مساعدة شعوبها ، إلا أن ذلك يصبح أحيانا ولأسباب عديدة أمرا صعبا . إلا أن تعزيز آليات الاستجابة في المناطق المعرّضة للكوارث ينبغي أن يحظى بالأولوية لدى جميع الحكومات ، وعلى الحكومات أن تعمل على تقوية دورها المركزي في الاستجابة لحالات الطوارئ . فالتدريب على إدارة الكوارث يجب أن يعطى أولوية أكبر وأن يحصل على دعم أكبر من المانحين ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالبرامج الرامية الى الإقلال من الكوارث والتخفيف من أثرها والتأهب لمواجهتها .

اننا نرحب بالاستخدام المتزايد المقترح للمناطق الحرة أو ممرات العبور السالكة وذلك كي تتمكن الوكالات من الوصول الى من هم بحاجة ، حتى في أوقات الأزمات السياسية . ونحن نتطلع الى مزيد من هذه التجديدات الخلاقة التي هي تعبير عن واجب المجتمع الدولي وجميع الدول الاعضاء في مساعدة المحتاجين .

ولا نرى أن المقترحات الرامية لإصلاح آليات الامم المتحدة للمساعدة الإنسانية تؤثر في سيادة الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو تقوضها على أي نحو . وفي الواقع ، فإن هذه السيادة ، التي تحظى باهتمامنا جميعا على حد سواء ، مضمونة بموجب الميثاق فضلا عن انها مضمونة بموجب القانون الدولي . فنحن بالاحرى ، إنما نبحث عن تحسينات عملية مطلوبة بشكل ملح ، في طرائق الغوث ، التي تُعدّ حاسمة بالنسبة لجميع الدول الاعضاء - وللمانحين والمتلقين على حد سواء . هل أجدني بحاجة للتذكير بأن أي بلد يمكن أن يتعرّض للكوارث ؟

(تكلم بالفرنسية)

وأخيرا ، فإنه أثناء وقوع كارثة على نطاق ضخم تكون استراتيجيات الاتصال الوافية بالغرض أساسية . فبال شعوبنا ينشغل بأولئك الذين هم بحاجة للمساعدة ، والدول الاعضاء تريد أن تعرف كيف تقود الامم المتحدة عمليات الإغاثة . وبينما قامت الامم المتحدة في السنوات الاخيرة بخطوات هامة وحميدة في تطوير علاقات عامة الة ومتطورة مع وسائط الإعلام ، يظل من الممكن والضروري إيجاد تحسينات إضافية في هذا المجال في أوقات الأزمات التي تستدعي المساعدة الإنسانية . وفي الواقع ، فإن دور الإعلام خلال هذه الأزمات يعد حيويا ، لأن الإعلام ، والإعلام وحده ، بإمكانه تعبئة الاهتمام العام والموارد الضرورية لتكميل جهودنا . كما أن بوسع وسائط الإعلام وحدها أن تعرّف شعوبنا بالعمل الرائع الذي يقوم به موظفوا الإغاثة التابعون للامم المتحدة .

وفي الختام - وفي عودة الى موضوع ملاحظاتي الافتتاحية - أود أن أشير نقطة هي أن من الاهمية بمكان أن نتذكر أن الكثير من الكوارث لها أسبابها الراسخة المتصلة بالفقرة ، وتدهور البيئة ، وانتهاكات حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية القاصرة . إن

مسار الكوارث الطبيعية يتأثر أيضا بمستوى التنمية في المنطقة ذات الصلة . فالإغاثة في حالات الكوارث هي عنصر واحد فقط من سلسلة متصلة متعددة المراحل من التأهب والغوث ، وإعادة التأهيل ، وإعادة التعمير والتنمية . ونعتقد بأن الاستعدادات لحالات الطوارئ والاستجابة الأولى عند وقوعها تتطلب منسّقا . وبإدارة الجهود الغوثية المنظّمة تنظيما جيدا ، يستطيع المنسّق أو المنسّقة أيضا البدء بالعمل الهام المتمثل في إعادة التأهيل ، وفي نهاية المطاف ، في استئناف عملية التنمية في أسرع وقت ممكن .

السيد سنغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتناول مسألة ليست مهمة جدا فقط ، ولكنها أيضا استقطبت اهتماما ملحوظا وتعليقات كثيرة في الامم المتحدة . إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/46/568) يوفّر لنا خلاصة وافية . وقد تناول المدير العام للتعاون الاقتصادي الدولي في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الثانية بشأن المساعدة الإنسانية جانبين مهمّين جدا من جوانب هذه المسألة . وأود أن أشكر الأمين العام والمدير العام على المدخلات القيّمة التي أسهما بها في مداولتنا بشأن الموضوع . وأود أيضا أن أشكر السفير الياسون ، سفير السويد على الخلاصة الرائعة التي تقدم بها للمناقشة التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إن البلدان النامية كبلدي ، التي عادة ما تكون فريسة للكوارث الطبيعية والتي كثيرا ما تكون مواردها غير كافية لمواجهة التحديات الضخمة التي تفرضها هذه الكوارث ، بلدان تدرك تمام الإدراك أهمية العمل والتضامن الدوليين في هذا المجال .

إن تزايد اهتمام وسائل الإعلام بحالات الطوارئ ، والتواتر المتزايد لهذه الاحداث ، والمطالب المتزايدة المفروضة على المجتمع الدولي ، وزيادة الانطباع بأن تنسيق استجابة الامم المتحدة أمر يمكن تحسينه كانت بعض الاعتبارات التي أدت الى هذه المبادرة الهامة من جانب بعض الوفود . ويقدر وفد بلادي هذه الدوافع ، بيد أن النتائج المنشودة يكون ضمانها ببحث ودراسة وتفهم أوجه النقص في الترتيبات الحالية ، على نحو مفصّل . وفي الوقت الحالي ، فإن منظومة الامم المتحدة ، التي اختبرت في الميدان والتي تعتبر مستودعا ضخما للمعلومات ، لديها هيئات عديدة تستجيب كل منها بطريقتها الخاصة لحالات الكوارث الطبيعية . إن هذه الاستجابة سريعة وسخية ولكن يمكن في نفس الوقت أن تستفيد من زيادة التركيز . وهنا يمكن للاستجابة المنسقة أن تعزز الجهود المتعددة الاطراف للتصدي لحالات الطوارئ .

وعلى مر السنين ، اكتسبت منظومة الامم المتحدة ، كما ذكرت ، قدرا كبيرا من الخبرة في الاستجابة للتحديات عند قيامها . وتتوفر هذه الخبرة في عدد كبير من المنظمات ، فمن ادارة التعاون التقني من أجل التنمية ولجنة المستوطنات البشرية الى مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . لقد اضطلعت هذه الهيئات ، كل في حدود الولاية التي أوكلت اليها ، بعملها على نحو ممتاز .

لقد أصبح الاصلاح واعادة الهيكلة وصفتان شائعتان في الامم المتحدة هذه الايام . ويتردد ذكر مفهوم التنسيق والمواءمة في المناقشات التي تدور بشأن هذه المواضيع . ويبدو أن المشكلات ليست فريدة في نوعها في مجال المساعدة الانسانية ولكنها مستوطنة في الطريقة المجزأة التي تطورت بها هياكل الامم المتحدة على مر السنين . إن التدابير الادارية الاصلاحية لتعزيز التنسيق موجودة ، وقد ورد عدد كبير منها في تقرير الامين العام (A/46/568) . والأجدر بنا أن نترك الكثير من هذه

الجوانب للحكمة الادارية للامين العام وما يتمتع به من سلطات وصلاحيات . وأود أن أعقّب على بعض الجوانب الهامة للمناقشة ، كما تراها الهند . لقد أثيرت هذه المسائل في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيف هذا العام حيث ظهرت اقتراحات هامة تستحق منا أن نتناولها بصورة مباشرة .

إن ضرورة التطبيق الأفضل للخبرات والموارد المتاحة لمنظومة الامم المتحدة ضرورة واضحة . وهذا التطبيق له في رأيي جانبان ، المدى القصير الى المتوسط ، والمدى الطويل . ويميل التطبيق على المدى القصير الى تناول الظواهر المرئية للأزمة ، وهو نهج قد يصح أن نصفه بأنه نهج يتناول الاعراض . ولكن يوجد كذلك الإطار الاعمق والاكبر كما أوضح المدير العام للتعاون الاقتصادي الدولي في بيانه أمام اللجنة الثانية ، واسمحوا لي أن أقتبس نتيجة هامة توصل اليها وهي أن :

"المساعدة في حالات الطوارئ ينبغي توفيرها بطرق تدعم على نحو مباشر الانتعاش والتنمية على المدى الطويل" .

وبعبارة أخرى فإن المعرفة الواسعة والموارد الضخمة لمنظومة الامم المتحدة في مجال المساعدة الانسانية يجب أن تكون في خدمة التنمية حتى لا يكون تناول حالات الطوارئ مجرد عملية رد فعل بل عملية تتناول الصميم .

والمسألة الثانية تتعلق بآليات تناول حالات الأزمات الناشئة عن الكوارث الطبيعية : وهذا نهج تتردد الدعوة فيه الى ما يعرف الآن بـ "التدخل الانساني" أي حق المجتمع الدولي في التدخل في البلد الذي توجد فيه حالة أزمة تتطلب عملا جذريا . وهذا المفهوم محفوف بآثار خطيرة ويثير تساؤلات أساسية عديدة . فعلى سبيل المثال ، من الذي يقرر خطورة الحالة ؟ هل البلد الذي يعاني من هذه الحالة أم أحد من خارج البلاد ؟ ومن الذي يحدد أفضل الطرق لحل مشكلات هذا البلد ، هل البلد نفسه أم الوكالات الخارجية ؟ وما نوع "التدخل" المطروح على بساط البحث ؟ وكيف يمكن للسلطة المتدخلة أن تضمن الاداء السليم داخل البلد المعني اذا كان قرار التدخل قرارا انفراديا من جانب تلك السلطة ؟ هناك أسئلة أخرى ولكنني تناولت فقط بعض علامات الاستفهام لكي أوضح مدى تعقد هذه المسألة .

هذه بعض المسائل الحساسة والصعبة والدقيقة التي لا يمكن تجاهلها بحجة أن الازمات تتطلب حلولا مبتكرة . فالابتكار على حساب سيادة الامم ، أو الابداع الذي يطالب بالتنازل كرها عن قدر من هذه السيادة ، يجب تفاديهما تماما . ان ميثاق الامم المتحدة يؤكد على الاختصاص المحلي للدول ، ولا ينبغي لأحد أن يضعف هذا الجانب من جوانب السيادة الوطنية حتى وإن كانت القضية المطروحة خطيرة . فما الفائدة التي تعود على الامم المتحدة اذا ما واجهت عند تطبيق مفهوم التدخل القسري للأغراض الانسانية ، مقاومة من البلد المضيف المعني تؤدي الى زيادة تفاقم الحالة الانسانية التي تريد أن تعالجها .

لقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي قرارا هاما هو القرار ١٠٠/٤٥ الذي أعادت فيه تأكيد سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ووحدتها الوطنية واعترفت فيه بالدور الاساسي لكل بلد في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ خطط تقديم المساعدة الانسانية على أراضيه هذه المشاعر ينبغي احترامها وإعادة التأكيد عليها في ختام مشاوراتنا بصدد هذا البند المطروح على الجلسات العامة . إن أهمية أن تكون الدولة المتضررة هي البادئة بأي عمل تستتبع ألا يبدأ عمل آلية التنسيق إلا بناء على طلب الدولة العضو المتضررة . وهذا الطلب ينطوي ضمنا على موافقة الدولة التي تطلب المساعدة .

ثمة أمر آخر يثير الاهتمام ويرتبط بذلك الموضوع يتعلق بالاقتراحات الخاصة بالانذار المبكر والوقاية . وبالنسبة للانذار المبكر فإن الامم المتحدة ومنظماتها لديها بالفعل عدد من النظم وقواعد المعلومات ، سواء في مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين أو في برنامج الامم المتحدة للبيئة أو في برنامج رصد الارض ، أو في نظام الانذار المبكر التابع لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، أو في نظام الرصد الجوي العالمي أو في مكتب البحوث وجمع المعلومات . وتضطلع هذه الجهات جميعها بولايات واضحة في المجال الانساني . أما توسيع نطاق نظم الانذار المبكر هذه لكي تشمل معلومات عن مجالات مثل التطورات السياسية وادماجها في عملية صنع القرار في الامم المتحدة ، فأمر لا بد وأن يثير عددا من المسائل الخلافية . واذا كانت الفكرة هي

ادماج الاليات الحالية للانذار المبكر ، فإن هذا يعتبر مرة أخرى عملا اصلاحيا اداريا وجزءا من التنسيق الشامل . انني لا أذهب الى أن الجانب الاجتماعي السياسي غير مهم ، فعلى العكس من ذلك أقول إن لهذا الجانب من الاهمية ما يجعل من الاسلم للمنظمات الدولية أن تتجنب الخوض فيه ، لان هذا التدخل لا يمكن إلا أن يعقد الامور .

أود أن أشير هنا الى اقتراح محدد عرض على بساط البحث . لقد أحاط وفدي علما بالاقتراح الخاص بتعيين منسق رفيع المستوى للمساعدة الانسانية يكون مقره نيويورك ويقدم تقاريره مباشرة الى الامين العام . وكما أوضحت في وقت مبكر فإن تحسين التنسيق هدف حميد ، ولكن الولاية والسلطة العملية والصلاحيات التي تمنح للمنسق الرفيع المستوى تستوجب ، في ضوء الجوانب المعقدة التي تنطوي عليها المسألة ، دراسة اضافية حتى نضمن أن المبادئ التي تعد ركائز أساسية للتفاعل الدولي ستراعى بجلاء وعلى نحو يراه الجميع .

إن فكرة العمل الوقائي وتحديد "الاسباب الجذرية" الكامنة وراء حالات الطوارئ ، تعتبر ، مرة أخرى ، حقل ألغام ينبغي أن نمشي فيه بحذر . فالواقع أن دراسة "الاسباب الجذرية" تبدو غير واردة نوعا ما في السياق الانساني . فإذا افترضنا أن الاضطراب السياسي أدى الى أزمة انسانية معينة ، ولتكن على سبيل المثال أزمة لاجئين ، فما صلة تعزيز التنسيق في الامم المتحدة بمعالجة الاضطراب ؟ ان هذه المسألة سيجرى تناولها ، دون شك ، في الاجهزة السياسية للامم المتحدة ، كمجلس الامن على سبيل المثال اذا ما هددت هذه الاضطرابات السلم والامن الدوليين . أما الهيئات الانسانية في الامم المتحدة فعليها أن تتناول الازمات الانسانية . أما أن نتوقع من هذه الهيئات الانسانية أو من شبكة التنسيق التابعة لها أن تتناول الجوانب السياسية ، فإن ذلك يعني تحميل هذه الهيئات ما لا تطيق حمله وجعل ولاياتها مثار خلافات وغير قابلة للتطبيق العملي ، أي بايجاز القضاء على فعاليتها بتحميلها مسؤوليات دخيلة . لذلك ينبغي لنا أن نتوخى الحذر التام بصدد ما نحن ازاءه عندما نتحدث عن جعل آلية المساعدة الانسانية في الامم المتحدة أكثر فعالية ، ثم نؤكد أن هذه الفاعلية يمكن أن تتأتى من قيامها بدور سياسي نشط .

لقد أشرت في وقت سابق الى خبرة المنظمة الواسعة في المجال الذي نناقشه . ويقال الكثير هذه الأيام عن الارتقاء باستخدام الموارد الموجودة الى حد أمثل من خلال زيادة التركيز والتنسيق . لماذا لا نطبق هذا المفهوم على موارد منظومة الامم المتحدة المخصصة للأزمات الإنسانية ؟ إن الولاية الضرورية متوفرة لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ولمنسق الامم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث ولآلية العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، كما أنها متوفرة لشتى الهيئات الاخرى التي ذكرتها سابقا . إذا كان هناك نقص في التنسيق فدعونا نعالج جوانب النقص هذه بدلا من الدخول في مفاهيم جديدة مثيرة للجدل تنتهك السيادة الوطنية والولاية الوطنية .

إن التمويل أساسي لتقوية وتعزيز استجابة المنظمة . وقد جرى التشديد على هذا في تقرير الامين العام وفي بيان المدير العام . وقد أوصى الامين العام بإنشاء صندوق دائر برأس مال قدره ٥٠ مليون دولار ، كما شدد المدير العام على أن :

"من الضروري أن تعمل الحكومات المانحة بتعاون وثيق مع منظومة الامم المتحدة لاعتماد التدابير الضرورية لتوفير الدعم المالي اللازم ."

ووفدي يؤيد هذه الأفكار ، لاسيما الاقتراح المحدد الداعي الى إنشاء صندوق دائر يمول من تبرعات تشكل موارد اضافية . وكون هذه الموارد اضافية أمر له أهمية خاصة لأنه اذا أريد للمجتمع الدولي أن يتمكن من معالجة الأزمات الانسانية الضخمة التي تقع في شتى أجزاء العالم ، فلابد من توفير موارد اضافية لهذا الجهد . وفي المحصلة الاخيرة سيتوقف نجاحنا أو فشلنا على نوعية ومضمون ردودنا على التحديات التي تواجهنا اليوم .

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترى باكستان أن مسألة المساعدة الانسانية مسألة تستحق دراسة جادة للغاية من جانب المجتمع الدولي . فقد شهد العقد المنصرم سلسلة من الاحداث طُلب فيها الى الامم المتحدة أن تقدم مساعدة عاجلة ومكثفة للسكان المتضررين بكوارث طبيعية أو بكوارث من صنع

الإنسان . ويود وفدي أن يثني على مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ومنسقها القدير السفير الصافي للطريقة التي اضطلعا بها بالمهام الشاقة الموكلة اليهما . وبلدي ، الذي لايزال يستضيف أكبر تجمع واحد للاجئين في العالم ، بوسعه أن يتكلم بامتنان ، مستندا الى تجربته ، عن أهمية دور الامم المتحدة في تقديم مساعدة الغوث الإنسانية في حالات الطوارئ .

ومبادرة المجموعة الاوروبية لتعزيز فعالية الامم المتحدة في هذا المجال الهام مبادرة جيدة التوقيت حقا . ونحن نعتقد أن أهمية هذا الموضوع كانت تستحق أن يطرح منذ زمن على بساط البحث الواعي الشامل . ولذلك ، نحن نرحب بتقديم مقترحات محددة وملموسة من جانب عدد من البلدان بغية تعزيز استجابة الامم المتحدة في حالات الطوارئ .

ويشعر وفدي بتقدير عميق لتقرير الامين العام المؤرخ ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ، الذي يحلل بتفصيل كبير مسألة مساعدة الغوث الانسانية . ويوفر لنا التقرير معلومات ضرورية عن الاليات المؤسسية التي تضطلع حاليا بهذه المسؤولية الهامة . ومما لا شك فيه أنه يوفر مدخلات ضرورية لمناقشاتنا الرامية الى بلورة توافق في الآراء بشأن دور الامم المتحدة في هذا المجال الهام .

كما يذكر وفد باكستان بامتنان الدور الذي قام به السيد جان الياسون ، الممثل الدائم للسويد ، في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية التي انعقدت في تموز/يوليه من هذا العام . والموجز الذي قدمه زميلي الموقر ممثل السويد يلخص بمهارة كبيرة تعقد الآراء التي أُعرب عنها بشأن هذه المسألة أثناء دورة المجلس الصيفية . ومضمون ملاحظاته يمكن أن ييسر الى حد كبير مهمتنا المتمثلة في التوصل الى موقف مشترك بصدد استجابة الامم المتحدة استجابة شاملة لحالات الطوارئ .

غني عن البيان أن استجابة منظومة الامم المتحدة في حالات الطوارئ بحاجة الى التعزيز . فحالات الطوارئ ، بحكم تعريفها ، تتطلب جهودا متعددة من جانب مختلف

عناصر منظومة الامم المتحدة . فهي تتطلب إيجاد المأوى الفوري ، وتلبية الاحتياجات الصحية والغذائية ، وإيلاء الاهتمام للمجموعات الضعيفة ، وإعادة التأهيل على المدى البعيد . وما من وكالة بمفردها يمكن أن تكون اليوم في موقف يمكّنها من تلبية جميع هذه الاحتياجات .

استنادا الى ما نراه من الشواهد ، فإن معظم الوكالات المتخصصة قد لبت احتياجات الطوارئ بسرعة وهمة . وفي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية رقيت هذه الوكالات الى مستويات التحدي الضخمة التي طُلب اليها مواجهتها . وفي حالة باكستان نفسها قدمت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الاغذية العالمي ، مساهمات ممتازة للتخفيف من المعاناة التي يتعرض لها ٣ ملايين أفغاني التجأوا الى بلدنا . ونحن نعترف ونقدر مساهماتها القيّمة في هذا المجال .

إلا أنني لن أكون صريحا على نحو كاف إن أغفلت إمكانية تحقيق تحسن ملموس في عمليات الامم المتحدة في حالات الطوارئ . دعونا لا ننس أن أحرج مرحلة في حالة الطوارئ هي الايام القليلة الاولى . ووفقا لما يقوله الخبراء ، فإن عدد الذين يموتون أثناء المرحلة الاولى هذه أكبر من عدد الذين يموتون في المراحل اللاحقة . ونحن نفهم أن المبادرات المطروحة حاليا تستهدف تقليص فترة استجابة الامم المتحدة في حالات الطوارئ الى أقصر حد ممكن . وفي هذا تحظى هذه المبادرات بتأييد وفد باكستان التام . إن حالة الطوارئ هي بحكم التعريف حالة تقتضي أن يكون تقديم المجتمع الدولي للاغاثة فيها فوريا وفعّالا ، فأي تأخير في تقديم هذه المساعدة ينتفي معه الغرض من تقديمها .

إن دعم باكستان لتعزيز القدرة المؤسسية لمواجهة هذه الحالات مشروط ببعض المعايير الاساسية ، ومن بينها :

أولا ، لا ينبغي بذل أية محاولة للمساس بالسيادة الوطنية عند تقديم مساعدة طارئة . ونحن نتفق مع الذين رفضوا رفضا قاطعا استخدام مساعدة الغوث الإنسانية

كغطاء للتدخل السياسي . وحسب فهم وفدي ، فإن المنادين بتعزيز قدرة الامم المتحدة لا يتوخون أي أهداف من هذا القبيل . ولذلك ، نشعر بالاطمئنان الى أن الاهتمام الدولي المتجدد بالذين يعانون من المحن لا يقصد منه سوى تخفيف معاناتهم والى أنه لا يتجاوز هذا الاعتبار الانساني الاساسي .

ثانيا ، لا ينبغي للانشغال بمساعدة الغوث الإنسانية أن يخرج عن نطاق جدول أعمال الامم المتحدة المتفق عليه بشأن مسألة النمو والتنمية . وهناك قدر من التخوف المشروع من أن تؤدي زيادة مشاركة الامم المتحدة في الانشطة الإنسانية الى اختصار في جدول أعمال الهيئة الدولية في موضوع التنمية . ومن الضروري أن نتأكد من أن تعزيز دور الامم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية لن يكون على حساب الدور المنوط بها في مجال تعزيز نمو وتنمية البلدان النامية .

ثالثا ، إن تقديم مساعدة الغوث الانسانية سيكون هامشيا وغير كاف إن لم يؤد أيضا الى انشاء أو تكميل القدرة المحلية على مواجهة حالات الطوارئ . فتعزيز استجابة الامم المتحدة لاحتياجات الطوارئ ينبغي أن يواكبه برنامج شامل للتعاون التقني يستهدف تعزيز قدرات البلدان النامية على مواجهة حالات الطوارئ .

رابعا ، يبين لنا التاريخ أن الكوارث الطبيعية تلحق عادة دمارا بالبلدان ذات الاقتصادات الهشة أكثر مما تلحقه بالبلدان الاكثر تقدما في النمو . لذلك يكون من الاهمية بمكان ألا تنتهي المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ على الامد القصير . ولا بد من أن تشكل عمليات التوطين وإعادة التأهيل المكوّنات الاساسية في استجابة الامم المتحدة الشاملة لمثل هذه الحالات . ولن يكون من المقبول أن تتوقف الامم المتحدة عن الاشتراك في تخفيف محنة الشعوب المنكوبة بمجرد أن تقدم المساعدة الغوثية قصيرة الامد .

خامسا ، ان انشاء صندوق دائر برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار ، حسبما يجري النظر فيه الآن ، ينبغي اعتباره القاعدة الاساسية للاستجابة المبدئية السريعة لحالات الطوارئ من جانب الامم المتحدة . ولا بد من أن تتبعه مساعدة ثنائية على نحو ما هو متبع الآن ، تتحدد تبعا لشدة الحالة . وانشاء هذا الصندوق لا ينبغي أن يعفي المجتمع الدولي من تقديم المساعدة الثنائية .

وسيقوم السفير أوونور ممثل غانا ، الذي يرأس مجموعة الـ ٧٧ ، بعرض الموقف الشامل لمجموعة الـ ٧٧ بشأن هذه المسألة في وقت لاحق اليوم . لذلك ، لن يعلق وفد بلدي على الجوانب التقنية والمؤسسية لهذه القضية . اننا نتطلع الى تبادل حر وصريح وشامل لوجهات النظر يؤدي للتوصل الى توافق منتج في الآراء بشأن هذه المسألة التي نعلق عليها أهمية قصوى .

السيد غزال (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أودّ في البداية أن أشكر الامين العام على تقريره الهام عن استعراض القدرات والخبرات وترتيبات التنسيق في منظومة الامم المتحدة لاغراض المساعدة الانسانية .

وسوف يتكلم سفير غانا في وقت لاحق باسم مجموعة الـ ٧٧ ويعرض آراء البلدان الاعضاء في هذه المجموعة ومن بينهم بلدي . وأود في هذه المرحلة أن أدلي ببعض الملاحظات باسم وفد بلدي .

لقد زاد عدد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في السنوات الاخيرة بما يتجاوز القدرات الحالية لمنظمات الاغاثة ، مما أدى الى حدوث خسائر فادحة في الارواح وأضرار

مادية هائلة . لذلك قد يكون من الضروري اعادة النظر في عمليات ووسائل وهياكل مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تقدم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، بغية تحسين عمليات التنسيق وزيادة قدرات المنظومة على الاستجابة الفعّالة في حالات الطوارئ .

وتعلق تونس أهمية كبيرة على مسألة المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ . وهي ما فتئت تبدي اهتماما كبيرا بها منذ وقت طويل . وقد كان لبلدي شرف رئاسة دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧١ عندما اعتمد مشروع القرار الذي أقرته الجمعية العامة في نفس السنة وصدر باعتباره القرار ٢٨١٦ (د-٢٦) ، الذي أنشئ بموجبه مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وقد ساهمت تونس بفاعلية في اتخاذ ذلك القرار ، حيث لم تكن كل الوفود مؤيدة في البداية لفكرة انشاء هذا المركز التنسيقي للاغاثة في حالات الكوارث في إطار منظومة الامم المتحدة .

ان بلدي عندما يقوم بدراسة مسألة المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، فإنه يسترشد بالمبادئ التالية :

أولا ، لا بد من أن يكون هناك توافق في الآراء حول هذه المسألة الهامة والمعقدة . فالمساعدة الانسانية في حالات الطوارئ تنطوي بالضرورة على اشتراك أطراف عديدة ، من بينها البلدان المانحة والبلدان المستفيدة . فأي محاولة للضغط على أي من هؤلاء الاطراف ستحد على الارجح من فعالية عملية المساعدة ، وتتعارض مع هدفها الاساسي ، ألا وهو مساعدة ضحايا الكوارث والتخفيف من حدة حرمان ومعاناة الشعوب المنكوبة . ومثل هذا التوافق في الآراء الذي ساد خلال حقبة التوتر الدولي ينبغي أن يستمر بالتأكيد خلال هذه الحقبة الجديدة التي يسودها وفاق سياسي وتعاون دولي .

ثانيا ، تقع المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بادارة الكوارث على عاتق حكومات البلدان المنكوبة . والمساعدة الانسانية التي يتعين اعتبارها تعبيرا عن تضامن المجتمع الدولي مع البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية ينبغي ألا تنتهك بأي حال من الاحوال مبدأ السيادة الوطنية . وأي اصلاح يجري في هذا الميدان ينبغي في

رأينا أن يحترم تماما السيادة الوطنية التي تتجسد في الموافقة التي يعطيها البلد المعني أو في الطلب الذي يتقدم به .

ثالثا ، من المؤكد أن الوقاية من الكوارث هي أفضل وسيلة فعّالة للتخفيف من آثار الكوارث . لذلك من المهم أن تكون الجهود مدعومة بآلية مناسبة لجمع المعلومات ونشرها في وقت مبكّر ، كما أن الموارد البشرية والمادية تشكل عنصرا أساسيا في أي عمل للمساعدة أو للوقاية .

رابعا ، نظرا لأن عمليات تقديم المساعدة والوقاية تنطوي على اجراءات تتخذها سلطات عديدة في نفس الوقت ، بالاضافة الى تفاعل عدد من العوامل ، فإن التنسيق يصبح عنصرا ضروريا لأي اجراء يتخذ في حالات الطوارئ اذا ما أردنا أن نتلافى الازدواجية واهدار الموارد . وينطبق هذا المبدأ ليس فقط على الصعيد الوطني ، بل أيضا على الصعيد الدولي حيث تشترك شتى البرامج والوكالات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية في هذا العمل .

وأخيرا ، فإن اضطلاع منظومة الأمم المتحدة والأمين لعام بدور قيادي مسألة أساسية لضمان التزام الحياد في العمل الذي يجري القيام به والحفاظ على طبيعته الانسانية البحتة .

وتبين قراءة شتى الوثائق غير الرسمية بشأن مسألة المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ أن معظم العناصر المقترحة لهيكل جديد للتنسيق موجودة فعلا في ولاية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، الذي أُسندت اليه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨١٦ (د - ٢٦) مهمة تنسيق كل عمليات المساعدة في حالات الكوارث على نطاق المنظومة . وقد اتضحت أهمية هذا المكتب ، خصوصا في السنوات الأخيرة ، من خلال عمليات اغاثة شتى تمت في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، بما في ذلك العمليات التي تمت خلال أزمة الخليج .

ومن المؤكد أن الازدواجية في الولايات والمؤسسات لن تزيد من فعالية العمل الذي نأمل جميعا في القيام به ؛ بل على العكس من ذلك فإن اقامة كيان بيروقراطي جديد ستزيدنا بعدا عن الهدف الذي نتوخى تحقيقه أي تحسين التنسيق في هذا الميدان .

وفي رأي وفد بلدي إن المشكلة الرئيسية التي تواجه منظومة الامم المتحدة في ميدان المساعدة الانسانية هي نقص الموارد المالية . وفي هذا الصدد نجد أن الدول الاعضاء في منظمتنا قد سلمت في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٣٦ بأن

"نقص الموارد هو من الامور الرئيسية التي تعوق استجابة منظومة الامم المتحدة بفعالية لحالات الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث" .

ولن يقول وفدي إنه ينبغي تحسين التنسيق وتعزيزه ، بل نؤكد أنه لا غنى عن التنسيق الأفضل . ولكن يجدر أولا وقبل كل شيء تزويد المنظومة بالموارد المالية اللازمة لإنشاء جهاز معدل داخل الأمم المتحدة أقدر على الاستجابة السريعة ، وكفالة تدعيم الهياكل القائمة حسبما طلبت الجمعية العامة في القرارات ذات الصلة بهذا الموضوع ، وآخرها القرار ٤٥/٢٢١ المتخذ في الدورة الماضية .

إن فكرة إنشاء هيكل جديد داخل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ فكرة جديرة بأن تُبحث بعناية واستفاضة . وفي رأي وفدي ، ينبغي النظر في تلك الفكرة في السياق الأوسع نطاقا ، أي في سياق ما يمكن الاضطلاع به من إصلاح وإعادة تشكيل الأمم المتحدة وبخاصة أمانتها .

وختاما ، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني إلى الإشادة بجميع الرجال والنساء الذين ، بدافع من إيمانهم بواحدة من أنبل القضايا ، تطوعوا غير عابئين بما يحفل به طريقهم من مخاطر جسام ، لإنقاذ الأرواح البشرية وتخفيف المعاناة عن المنكوبين .

السيد أوونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ما تتسم به المقترحات المختلفة المطروحة بشأن هذه القضية الهامة طبيعة بالغة التعقيد ، وما تدعو إليه الحاجة ، في رأينا ، من إجراء مزيد من المناقشات بشأن بعض جوانب تلك المقترحات يجعل من العسير للغاية على مجموعة الـ ٧٧ أن تتخذ ، في هذا الظرف ، ما قد يسمّيه البعض موقفا شاملا وقاطعا . بيد أننا على استعداد للاستماع خلال هذه المناقشة ، إلى تقييمات دقيقة قد يلزم إجراؤها بشأن المؤسسات القائمة ، وإلى بعض الاعتبارات الأساسية الخاصة بهذا الموضوع برمته . والواقع أن وفودا مختلفة من مجموعتنا أعطت مؤشرات وأدلت ببيانات في هذا الصدد .

ويوفر تقرير الأمين العام الوافي والنيِّر الوارد في الوثيقة A/46/568 إطارا هاما لمناقشتنا في هذا المحفل بشأن موضوع تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية . وأنا على ثقة بأن الجمعية العامة في دورتها الراهنة ، ستأخذ هذا التقرير ، جنبا إلى

جنب مع المقترحات الاخرى الرسمية وغير الرسمية ، مأخذا جادا في معالجتها لهذه القضية . وتحقيقا للهدف نفسه تود مجموعة الـ ٧٧ أن تطرح بعض الافكار ، ترى أنها قد تساعد في زيادة التركيز على الموضوع .

ونود ، في هذا المقام ، أن نشكر الوفود المختلفة ومن بينها بوجه خاص وفد السويد ، على ما قامت به على الصعيد الرسمي وغير الرسمي من مبادرات شتى تتعلق بهذه المسألة الحيوية . ونخص بالذكر الموجز الذي قدمه السفير الياسون ممثل السويد إثر الدورة الاخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عُقدت في جنيف .

إن فكرة تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية أثارت وجهات نظر عديدة . فقد اقترح البعض إنشاء وظيفة جديدة ، هي وظيفة منسق تسند إليه مسؤولية خاصة تتمثل في الاشراف على العمليات التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في حالات الطوارئ . وهناك مقترحات أخرى تدعو إلى إدخال بعض التعديلات على الهيكل القائم حاليا لتقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، ومن بين تلك التعديلات ، إنشاء صندوق مركزي .

والبلدان الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ترحب بهذه المقترحات الهامة ، التي يبدو أن بواعثها ترجع في جانب كبير منها إلى بعض أوجه القصور في جهود المساعدة الانسانية الاخيرة في الخليج ، وربما أيضا ، إلى وجود شعور بعدم الرضا منذ زمن طويل إزاء ضعف الهياكل الراهنة . بيد أن المجموعة ، تنبّه إلى ضرورة دراسة هذه المقترحات بعناية ودقة فائقتين . كما أننا ننصح بتقديمها في سياق قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن هذا الموضوع .

فالقراران ٣٦/٢٢٥ و ٣٧/١٤٤ يتضمنان أحكاما هامة تشكّل مبادئ توجيهية فيما يتصل بتنسيق العمل الانساني . ويوضح هذان القراران أن المساعدة الانسانية التي تقدمها منظومة الامم المتحدة في حالات الطوارئ تتطلب موارد كافية ، فضلا عن القدرات البشرية التقنية اللازمة لإيصال تلك المساعدة . بيد أنه يجدر الاعتراف بأن القرارين آنفيّ الذكر لم يكفلا على الوجه الاكمل ، فيما يبدو ، إدارة أو تنسيق المساعدة الانسانية المقدمة في حالات الطوارئ ، بسهولة ويسر .

والواقع أن عدم فعالية هذين القرارين في أداء الغرض الذي اتُخذا من أجله تشير من التساؤلات أكثر مما تدعو إليه من ضرورة طرح قرارات جديدة . وتتعلق تلك التساؤلات بهيكل الأمم المتحدة بأسره الذي يتعين في إطاره الاضطلاع بهذه المهمة الحيوية ، كما أنها تتعرض في المقام الأول للمواقف التي مازال البعض يتشبث بها حيال معاناة ومحنة الفقراء في جميع أنحاء العالم . ولا تتلخص المسألة في انعدام روح التضامن الانساني بل هي أعمق من ذلك كثيرا .

إن الأمين العام إذ يؤكد في تقريره الحاجة إلى تحسين التنسيق على مستوى القيادة وفيما بين الوكالات ، إنما يشير إلى بعض أوجه القصور في المنظومة . ولابد أن بعض الحالات التي شهدناها في الآونة الأخيرة هي التي كشفت عن أوجه القصور تلك . ومع ذلك لا ينبغي لنا أن نتعجل في صوغ هياكل جديدة لا تستند بصفة جوهرية إلاّ إلى حالات معينة نجمت عن ظروف خاصة . وأيا كان ما قد نقترحه ، فيجب أن نتناول فيه ، الشقاء والبؤس الانسانيين من منظور أوسع ، وأن نتوخى ، فضلا عن أنشطة التكييف ، وضع إطار أكبر للتنمية البشرية في شتى أنحاء العالم . ففي ذلك الإطار لن تستأثر الكوارث المفاجئة والفاجعة وحدها باهتمامنا ، بل أن عجلة البؤس الانساني الطاحنة المتكررة الدوران بلا هوادة أو رحمة والتي استمدت وجودها من الفقر المدقع وزادت من حدتها الكوارث الطبيعية ، ستفجّر فينا أعمق مشاعر التعاطف .

وقد يؤدي الالتزام الاخلاقي الواقع على الاغنياء حيال الفقراء ، في نهاية المطاف ، إلى التئام شمل الجنس البشري برباط عميق الاثر ، يتجاوز مشاعر التعاطف واستعراض التضامن الفوري الذي لا توحي نتائجه إلاّ بأننا عائدين لا محالة في العام التالي أو العقد التالي بالطائرات والشاحنات لندفع بالاغذية والادوية إلى هذه المنطقة أو تلك المبتلاة بالجفاف حيث السكان أشبه بالهياكل العظمية منهم بالاحياء .

فلنعمل إذن بكل الوسائل على تعزيز هيكل المساعدة الانسانية كي نجعل استجابتنا للكوارث أينما حلّت سريعة وفعالة . ولنوفر ، تحقيقا لتلك الغاية ، الموارد الكافية ، ولنجمع شمل الوكالات المختصة ، وننشئ المخزونات ، بل ولننظر حتى

في تعيين منسق . ونحن في مجموعة الـ ٧٧ ، سنتعاون بالقطع مع سائر المجموعات في صوغ هيكل جديد ملائم ، قادر على التخلص من ضعف الهيكل القديم .

بيد أن مجموعة الـ ٧٧ يساورها القلق نوعا ما إزاء احتمال عدم تجاوب البعض منّا مع بعض حالات الكوارث ، إنطلاقا من التقيُّد الثابت باحترام سيادة الدول . وينبع قلقنا من ماضينا التاريخي حيث لم يكن للكثيرين منّا ، بالنظر إلى خضوعنا للاستعمار ، أي حقوق . ومن ثم فاحترام السيادة الذي تقضي به منظومة الأمم المتحدة ليس بالحكم الذي يمكن نبذه كلية حتى ولو باسم أنبل اللغات .

وتتمثل الخاصية الجوهرية لهذه السيادة في مبدأ الموافقة ، وهو أحد الأركان الأساسية للمفهوم الديمقراطي ذاته ، ويعني ذلك بالنسبة لمجموعتنا ، الشركاء والوساطة ، ويعني في سياقنا العالمي التقاء مدهشا في الرغبات المتقدة في تعزيز هذه القضية بإحساس رائع من الراحة لقبول تلك المساعدة بحرية وعن طيب خاطر . ولا يمكن ، ولا يجب ، إصدار الأوامر للأمم المتحدة لتشكيل لواء للمساعدة يقوم بتوصيل هداياها بالإكراه . وسيكون ذلك بالتأكيد أمرا لا يمكننا قبوله .

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ أن توفير الموارد لتقديم هذه المساعدة الغوثية ينبغي أن يكون هو السمة الغالبة لجهودنا كلها . ولهذا فإن اقتراح إنشاء صندوق مركزي هو اقتراح محمود للغاية .

واسمحوا لي أن أكرر ، دعوا الأمم المتحدة تستحدث ، في إطار هذا الاقتراح الجديد لتنسيق المساعدة الانسانية ، منظورا بعيد المدى يمكنّها من معالجة حالة الضعف التي تعاني منها البلدان النامية بصفة نهائية . وهناك علاقة هامة بين المساعدة في حالات الطوارئ وبين التنمية . وتظل المسائل الأكبر والأكثر وضوحا قائمة . هل يمكننا مساعدة منطقة بعينها على تحرير نفسها في نهاية المطاف من دورة الفيضانات التي تجتاحها بشكل منتظم كل عام أو كل عقد ؟ هل في استطاعتنا ألّا نستجيب على الدوام لاحتياجات منطقة أخرى إلى المياه ، لكي نضمن نهاية دائمة لنوبات الجفاف التي تصيبها كالوباء الذي ورد ذكره في الانجيل أو كاللعنة التي يصبّها إلّه مُنتقم ؟ إن بعض حالات التخلف المزمنة لا تستجيب لقطرات المساعدة الدورية الغذائية وحدها كما لا يمكن القضاء عليها بإيماءات بطولية مفاجئة تتسم بحُسن النية من جانب وكالات المعونة الكائنة في أماكن بعيدة . إنها تستجيب فقط للجهود المباشرة التي تتناول الأسباب الجذرية المؤججة لحالة التخلف تلك .

وأخيرا ، فإن الأفكار التي بدأنا في دراستها فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال تدعونا إلى إعمال التفكير . ولكن علينا أيضا أن ندرس بالتفصيل المزايا المؤسسية للآليات الموجودة حاليا دراسة كاملة . ولا ينبغي أن نتخلص من هذه الأجهزة

المفيدة التي بنيناها بعد معاناة شديدة ، حتى ولو كانت غير كافية . وينبغي أن يظل مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث مركز هذا الجهد ، بالاضافة إلى منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة والوكالات الاخرى التي هي جزء من مساعينا الجماعية في هذا الاتجاه . ولابد أن تكون الامم المتحدة نفسها هي المسؤول الاعلى الذي يعمل عن طريق مكتب مركزي مشترك بين الوكالات منظم تنظيما جيدا . وساعتها فقط ، وإذا اقتضت الضرورة ، قد يبرز منسق ، في مكان مركزي يستطيع الاستفادة من جميع الموارد المتاحة له ، ويتمتع بوجهة نظر بعيدة المدى عن البؤس الانساني ، في ذات الوقت الذي يكون فيه على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة السريعة لمن ألمّت بهم الكارثة خلال ساعة من الابلاغ بحدوثها ، إدراكا منه بأن الكوارث ، مثل الموت ، لا تميز بين الفقير والغني ، علما بأن الفقراء بحكم ظروف معيشتهم ، أول ضحايا الحرب التي يخوضها البشر بلا هوادة من أجل البقاء . ويمكننا أن نصوغ آلية للمساعدة الانسانية أكثر استمرارا ، إذا استجمعنا ارادتنا الجماعية للقضاء على الفقر العالمي في عالم لديه القدرة ، لو توفرت تلك الارادة ، على أن يوفر الكساء والغذاء والعلاج لجميع سكانه .

السيد مايكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول التالية الاعضاء في المجموعة الكاريبية وهم : أنتيغوا وبربودا ، وبليز ، وجمهورية ترينداد وتوباغو ، وجامايكا ، وكمنولث جزر البهاما ، وكمنولث دومينيكا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، وجمهورية غيانا التعاونية ، وبلادي بربادوس .

ويحظى البند ١٤٣ ، المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ ، باهتمام شديد من دول مجموعة الكاريبي الاثنتي عشرة لانه يتصل مباشرة برفاه شعوبنا وجهودنا لتنمية دولنا الصغيرة .

وتوضح السجلات التي يرجع تاريخها إلى قرون مضت أن منطقتنا قد نُكبت بعدد متلاحق ومطرد من الكوارث الطبيعية . ولذلك سيبرز هذا البيان الحاجة للاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ هذه .

وقد تيسرت مهمتي بعض الشيء لأنني أتكلم بعد رئيس مجموعة الـ ٧٧ ، الذي أبرز الشواغل العامة لكل البلدان النامية لدى مناقشة الجمعية لهذا البند وسعيها جاهدة لتحقيق توافق الآراء بشأنها .

وقد حظيت مسألة المساعدة الانسانية باهتمام متزايد وتدريجي من هذه الهيئة . وهو أمر يبعث على الارتياح والقلق على حد سواء . فهو يبين أن المجتمع الدولي يستجيب على نحو إجابي لاحتياجات البشرية ، ولكن من المؤسف أنه يبين أيضا أن الكوارث التي تتطلب تعبئة الجهود البشرية ، تحدث بشدة وتواتر متزايدين فيما يبدو . ويتعاظم أكثر فأكثر إحساس البشرية بما يكلفها ذلك من ثمن باهظ يتمثل في أرواح فُقدت ومصادر رزق ضاعت وممتلكات دُمرت .

وتتفهم الدول الاعضاء في المجموعة الكاريبية تماما أهمية إيجاد نظام كفؤ لتقديم المساعدة الانسانية . فهي تعاني من ضعف بيئي كما أنها معرضة لعدد كبير من الكوارث الطبيعية والمخاطر التي يصنعها الانسان ، بما في ذلك العواصف المدارية والاعاصير والفيضانات والثورات البركانية والزلازل والجفاف والحرائق والامراض التي تؤثر على البشر وعلى النبات والحيوان . ومحفور في أذهان كل جيل من الاجيال في جزر الهند الغربية وعي بالكوارث التي تنجم عنها خسائر في الارواح ومعاناة تجل عن الوصف ودمار اقتصادي . وقد أعاقت هذه الكوارث استمرار النمو الاقتصادي في البلدان المتضررة مباشرة بل وفي المنطقة بأسرها .

وفي عام ١٩٧٩ عانت منطقة الكاريبي دون الاقليمية من عدد من الكوارث الكبرى . ففي آذار/مارس من ذلك العام ، حدثت ثورات بركانية في سانت فنسنت ، وحدثت فيضانات في جامايكا في حزيران/يونيه ، وفي بليز في آب/أغسطس . واجتاح الاعصاران العاتيان دافيد وفردريك دومينيكا والجمهورية الدومينيكية في أيلول/سبتمبر . وفي أعقاب تلك الكوارث طلبت الحكومات الاقليمية من الامم المتحدة عن طريق مكتبها لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث مساعدتها في إنشاء آليات مناسبة للاستعداد لمواجهة الكوارث . وفي هذا السياق أُنشئ في نفس العام المشروع الكاريبي المشترك للتأهب للكوارث والوقاية منها .

وساعد المشروع خلال فترة وجوده على زيادة الوعي بالاخطار المتمثلة في الكوارث وبأهمية تدابير الاستعداد والوقاية على المستوى الاقليمي . وكان المشروع ايضا عاملا حافزا لا غنى عنه لإنشاء مكاتب وطنية للاستعداد لمواجهة الكوارث في كل بلد كاريبي . وقد تلقى دعما من مختلف المانحين من خارج المنطقة بما في ذلك حكومات ايطاليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا وكذلك من المجموعة الاقتصادية الاوروبية . ومازلنا نقدّر تقديرا عميقا هذا الدعم القيّم .

وكان أثر هذا المشروع كبيرا إلى حد أنه بعد توقفه ، سلّمت الدول الأعضاء في المجموعة بالحاجة إلى استمرار عمله وتطويره . وقد عبّر عن هذه الحاجة بجلاء المرور المدمر للإعصارين جيلبرت في عام ١٩٨٨ وهوجو في ١٩٨٩ خلال منطقة الكاريبي . ومن ثم توصل رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية في اجتماعهم الحادي عشر في عام ١٩٩٠ إلى اتفاق يقضي بإنشاء آلية مناسبة أخرى للاغاثة ، خرجت الآن رسميا إلى حيز الوجود بنفاذ الاتفاق المشترك بين الحكومات والمتعلق بإنشاء وكالة المجموعة الكاريبية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة . وتعتمد الوكالة اعتمادا كبيرا على الخبرات العملية التي اكتسبتها الحكومات الكاريبية أثناء جهودها الرامية لإيجاد استجابات طارئة منسقة لمواجهة إعصاريّ جيلبرت وهوغو .

إن دول المجموعة الكاريبية تجتاحها كوارث متلاحقة . فالسنة الماضية تعرّضت غرينادا ، على سبيل المثال ، لحريق مأساوي دمر عدة مبان حكومية حيوية ومنشآت أخرى ذات قيمة تاريخية . ومنذ أربعة أيام فقط تعرّضت جزر البهاما لاهتزازات أرضية عنيفة صاحبتها موجات مدّ مرتفعة سببت فيضانات غير مألوفة . والخسائر الناجمة عن هذا التدمير الذي حاق بالممتلكات وبسبل كسب العيش تقدر بمائة مليون دولار .

وإذا كنت قد أسهبت في وصف خبرة دول المجموعة الكاريبية فيما يتعلق بالتأهب للكوارث والوقاية منها ، فذلك كيما أسلط الضوء على الأهمية التي نعلقها على التدابير الرامية إلى تعزيز قدراتنا على تقليل الآثار المناوئة الى الحد الأدنى ، وعلى الاستجابة للكوارث . ونحن ننظر الى الاستثمار في عملية إدارة الكوارث على أنه استثمار في التنمية يستهدف إنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة الإنسانية وخفض الأضرار الاقتصادية والإقلال قدر المستطاع من الموارد المهدرة بسبب سوء تنسيق عمليات الاستجابة للكوارث وعمليات الإغاثة .

إن دول المجموعة الكاريبية تتعاطف مع الدوافع الإنسانية التي أفضت الى تنظيم هذه المناقشة . فمن ذا الذي يمكن أن يجادل في ضرورة إجراء استعراض مستمر لقدرة المجتمع الدولي على أن يستجيب استجابة سريعة وفعالة ومنسقة للحالات التي تتطلب تقديم مساعدة إنسانية غوثية حيثما وقعت ؟ وتقرير الأمين العام (A/46/568) يتضمن عدة مقترحات مفيدة جديرة بأن نوليها كل عنايتنا .

فمن الواضح أن هناك ضرورة لإنشاء صندوق للطوارئ يمكن الاعتماد عليه في توفير الموارد اللازمة خلال أقصر مهلة ممكنة . وينبغي ألا يخضع الانتفاع بهذا الصندوق لتأخيرات بيروقراطية لا لزوم لها . وتعتقد دول المجموعة الكاريبية أن من المستصوب ، بالنظر الى استجابة المجتمع الدولي في الماضي للحالات التي تطلبت تقديم مساعدة انسانية طارئة ، أن يُنشأ هذا الصندوق على أساس طوعي اطمئنانا الى أنه سيزود بموارد كافية .

ونحن مقتنعون أيضا بأن إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات تضم ممثلين عن جميع الوكالات المعنية أمر من شأنه أن يضمن وصول المساعدة الغوثية الإنسانية بطريقة تتميز بأكبر قدر من التنسيق وبالفعالية قياسا إلى التكاليف .

وما أن يجري إنشاء اللجنة الدائمة وتشغيلها فإن الخطوة التالية الطبيعية ستكون توجيه نداءات موحدة وشاملة يُلتمس فيها تقديم المساعدة الانسانية استنادا إلى التقييمات المحددة التي أجرتها كل وكالة . وبالمثل فإن سرعة وفعالية الاستجابة لحالات الإغاثة الإنسانية من شأنهما أن تتعززا إذا ما تُوفرت ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، قائمة تحدَّث تحديثا مستمرا ، بالموارد البشرية والمادية المتاحة لدى الموردين المحتملين .

إن دول المجموعة الكاريبية مقتنعة بوجوب إيلاء اهتمام جاد للتدابير اللازمة لكفالة استجابة أكثر سرعة وفعالية للحالات التي تتطلب تقديم مساعدة انسانية .

والقرارات التي نتخذها فيما يتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ يجب أن ترتكز على تحليل مفصل لأداء النظام القائم حاليا . وينبغي لهذا التحليل الهادئ أن يراعي الولايات القائمة فيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية ، وخاصة قرار الجمعية العامة ٢٨١٦ (د - ٢٦) لعام ١٩٧١ بشأن تعيين منسق لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ، والقرارات التالية الداعية الى تعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث . كما ينبغي أن يعبر هذا التحليل عن آراء الوكالات المشتركة بشأن سبل تحسين عملياتها . بهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نطمئن الى أننا نقوم فعلا بعملية إعادة تشكيل للنظام ، وهي عملية لازمة حقا لتحقيق النتائج المنشودة .

وينبغي أن تستهدف جهودنا التوصل الى توافق في الآراء بشأن إقامة نظام محسَّن لتقديم المساعدة الإنسانية يستند الى إدارة تتصف بالشفافية وتخضع للمساءلة تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وإزاء هذه الخلفية نعتقد أن أي قرار يتعلق بتعيين منسق للمساعدة الإنسانية ينبغي أن يعبر عن الاستنتاجات المستخلصة بعد التحليل الكامل لاداء النظام القائم ، وأن يراعي المناقشات الجارية بشأن إعادة تشكيل الامانة العامة للامم المتحدة .

وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للحالات التي تتطلب تقديم مساعدة انسانية يقتضي إيلاء العناية لا للبُعد الاداري فحسب وإنما أيضا للظروف التي تواجه البلدان التي يرجح أن تحتاج إلى هذه المساعدة .

إن معظم الاثر المترتب على ظواهر طبيعية مثل الاعاصير والزلازل ، وكذلك المخاطر التي يتسبب فيها الإنسان ، يتوقف الى حد كبير على مستوى تنمية المناطق المتضررة . وربما كانت التنمية ، أو بمعنى أدق التخلف ، أهم عامل فرد يحد من قدرة البلدان على التأهب لمواجهة حالات الكوارث والاستجابة لها . ولذا فإن من الشروط الاساسية لاي استعراض جاد لطرق الاستجابة للحالات التي تقتضي تقديم مساعدة انسانية تجديد الجهود الرامية الى القضاء على مظاهر التخلف الاشد وقعا وتاثيرا بما في ذلك الفقر البشري ، وندرة الموارد المالية والتكنولوجية ، والتي تعرّض ملايين البشر في العالم النامي للوفاة المبكرة أو للمعاناة من معيشة قاسية .

ونحن مقتنعون بأن فعالية المساعدة الإنسانية الدولية ستتعزز إذا ما كثفت الجهود الرامية الى تحسين قدرات البلدان النامية على الاستجابة للكوارث الطبيعية أو الكوارث التي تسبب فيها الإنسان . وقد علمتنا خبرتنا في مواجهة الحالات التي تتطلب تقديم مساعدة انسانية عدة دروس قد تكون هامة للظروف التي تواجه الدول النامية الاخرى* .

ومن بين هذه الدروس أهمية تعزيز قدرات البلدان النامية على تقييم الاضرار والاحتياجات . كما يجب زيادة قدرات البلدان النامية على تنسيق الجهود الإنسانية الدولية . وتكثر الامثلة عن الحالات التي استجاب فيها المجتمع الدولي استجابة تتجاوز

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد مين (ميانمار) .

القدرات الادارية للبلد المتضرر أو استجابة لا تتلاءم مع احتياجاته الحقيقية الطارئة .

ودول المجموعة الكاريبية مقتنعة ، في ضوء الخبرة التي اكتسبتها ، بأن أكثر النظم فعالية لتقديم المساعدة الإنسانية هو ، في المقام الاول ، النظام اللامركزي الذي يعتمد في بلوغ أهدافه على وجود قدرات مطورة في إطار كل منطقة . ويجب على منظومة الامم المتحدة أن تكثف دعمها للجهود الرامية الى تحسين القدرة الاقليمية ودون الإقليمية في العالم النامي على مواجهة الحالات التي تتطلب تقديم مساعدة انسانية . ذلك أن الزمن هو ألدّ الاعداء في جميع حالات الكوارث ؛ وقد لا تكون الاستجابة المركزية ، في التحليل النهائي ، في فعالية القدرة المطورة على الصعيد الإقليمي والتي ترتكز على فهم البنية الاساسية المؤسسية القائمة في البلدان التي تخدمها وعلى الحقائق الاجتماعية والثقافية لتلك البلدان .

ويجب أن نسترشد ، ونحن نمضي في مداولاتنا بشأن هذا البند ، بالهدف المتمثل في تخفيف معاناة ملايين البشر الذين يحتاجون ، من سنة لاخرى ، الى مساعدة انسانية دولية في حالات الطوارئ . ويجب علينا ونحن نسعى الى تحقيق هذه المهمة أن نولي أعلى درجات الاولوية لإنشاء أكثر نظم تقديم المساعدة اتساما بالكفاءة وبالفعالية بالقياس إلى التكاليف ، وبالشفافية وبالديمقراطية .

السيدة ويلبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن نيوزيلندا والبلدان المجاورة لها على بينة تامة من الدمار الواسع الذي تسببه الكوارث الطبيعية - مثل الاعاصير المدارية والفيضانات والانزلاقات الارضية والزلازل . إن كثيرا من الدول الصغيرة والمنخفضة الواقعة في جنوب المحيط الهادئ تتسم ببيئة بحرية هشة بوجه خاص . ولذا فإن الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها هذه الدول تلحق بها ضررا هائلا ودمارا اقتصاديا لا يتناسبان مع حجم سكانها . إن تلك الكوارث تجعل الآمال والطموحات المعقولة التي تعقدها شعوب تلك الدول على تحقيق التقدم والتنمية الاقتصاديين تتقهقر وتتراجع سنوات الى الوراء . وبالرغم من كل الجهود التي يمكن بذلها ، تظل منطقتنا واقعة على نحو فريد تحت رحمة قوى الطبيعة .

وخبرة العالم وخبرة المنطقة التي ننتمي اليها خير دليل على ذلك . فكثيرا ما نشهد عواقب وآثار كوارث واسعة النطاق ، سواء كانت هذه الكوارث من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان . إن عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وعمليات إعادة التعمير وصلت في الوقت الراهن إلى مستوى لم يسبق له مثيل . فقد أصدرت الجمعية العامة في السنة الماضية قرارات تتعلق بتقديم مساعدة اقتصادية خاصة ومساعدة غوثية في حالات الكوارث الى نحو ٣٠ دولة ومنطقة معرضة للكوارث أو تعاني من الحروب . وتبدو الاحتياجات القائمة في هذا المجال لا نهائية . ويجري الكلام أحيانا عن الإصابة بالإرهاق من كثرة تقديم المساعدات . وقد لاحظ الأمين العام أنه :

"ليس في الظروف الراهنة ما يبرر أي توقعات متفائلة فيما يتعلق بحدوث الطوارئ الإنسانية ووطأتها وتعقيدها في المستقبل المنظور" .

(A/46/568 ، الفقرة ١)

إن العناصر الاساسية اللازمة لتقديم مساعدة انسانية فعالة ، قد استكشفت على نحو شامل . كما يتوفر جهاز هام لتوفير الموارد المادية . ونحن نشيد ، بصفة خاصة ، بتقارير منظومة الامم المتحدة اذاتها ، بما فيها تقرير الامين العام (A/46/568) . ونلاحظ تزايد الاهتمام بضرورة وضع تخطيط شامل لتنمية قابلة للاستمرار ، يتضمن تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث والقدرة على إدارتها وعلى إعادة التأهيل . ونيوزيلندا تتشاطر هذا النهج .

إن المسألة التي نواجهها في مناقشة البند قيد البحث ليست مسألة إجراء مزيد من البحث والدراسة لحالات طوارئ محددة ، بل هي بالاحرى تقدير ما إذا كانت مقومات عملية الإغاثة وإعادة التأهيل تعمل على نحو جيد كما ينبغي لها ، أو ما إذا كانت بحاجة الى تحسين لتعمل على نحو أفضل . وكيما يتمكن المجتمع الدولي من الاستجابة لنداء الحاجة على النحو الذي يرجوه ، يتعين عليه إعادة النظر في تنسيق وتكامل النظام الذي تبناه . والمناقشة التي دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي كانت مفيدة بصفة خاصة في تحديد العملية الجارية حاليا .

إن المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في عرضه الاسبوع الماضي لتقرير الامين العام عن ترتيبات التنسيق في منظومة الامم المتحدة ، لاغراض المساعدة الإنسانية استرعى الانتباه الى ثلاثة مجالات أساسية في حاجة الى اجراء عاجل لضمان الاستجابات الفعالة لحالات الطوارئ المقبلة . فقد تكلم عن التمويل وبصفة خاصة في المرحلة الاولية ، والقدرات المتاحة ، والتنسيق الفعال للهيئات التنفيذية الفردية بالنسبة لمساعدة الإغاثة ، وخاصة بالنسبة لحالات الطوارئ الكبيرة المعقدة .

وهذا كله بالفعل ينصرف الى لب القضية . فهناك عدة وكالات وبرامج رئيسية مسؤولة عن جهود التخفيف والوقاية وعن تقديم المساعدة في حالات الطوارئ . بيد أ هناك جوانب محددة لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل يمكن أن تدخل في نطاق عمل وكا أخرى متنوعة . وهذه الوكالات تضطلع أيضا بدور في بعثات تقييم الاحتياجات ما بي الوكالات .

وهناك أجهزة أخرى غير تابعة للأمم المتحدة - وبصفة خاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة - تتحمل مسؤوليات هامة وفريدة . وثمة منظمات غير حكومية أخرى لها دور هام أيضا . ونتيجة لذلك ، فإن أية عملية إغاثة واسعة النطاق يجب أن تعمل في إطار شبكة معقدة من الولايات والسلطات والميزانيات وخطوط الاتصال المنفصلة ، وإن كانت متداخلة في بعض الحالات . فإذا كان الوقت المهدر في الخروج من متاهة البيروقراطية يطيل أمد معاناة ضحايا الكوارث - وللأسف ، هناك دليل على أن هذا قد حدث بالفعل - فآلياتنا الخاصة بالتنسيق والاستجابة السريعة بحاجة الى إصلاح شامل .

إن حسم أكثر حالات الطوارئ الإنسانية تعقيدا ودوما يتطلب استجابة من جانب البلدان المعنية مباشرة ، ومن قبل الأمم المتحدة نيابة عن المجتمع الدولي . وهنا ، لابد من إجراء تقديرات سياسية . فالواقع ، انه لمعالجة هذه المواقف المعقدة للغاية في الوقت المناسب ، وجد الأمين العام أنه من الملائم - بل وبعد تأن وروية - أن يشكل أفرقة عمل مخصصة ، وأن يعين ممثلا خاصا أو شخصيا ليمارس نفوذه المباشر في تنسيق استجابات البلدان المنكوبة والمجتمع الدولي . لقد كان هناك عدد من أولئك الموظفين الذين تدين لجهودهم بالكثير .

إن نيوزيلندا لم تكن أبدا من المنادين بإضافة طبقات جديدة الى البيروقراطية . فبالنسبة لنا جميعا ، تتمثل السمة المميزة للتسعينات في بذل الجهود لتحقيق الفعالية بكل معنى الكلمة . ولا نود أن نقترح أية خطة رئيسية من شأنها أن تقلل - بحال من الاحوال - من أهمية الولايات والمسؤوليات التنفيذية لوكالات منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع ببرامج إغاثة وإعادة تأهيل في المناطق المنكوبة بالكوارث . فكل منها له اختصاصه المستقل في الميزانية . وكل منها مسؤول أمام المجتمع الدولي من خلال مجلس إدارته .

ومع ذلك ، فإن تجميع الاجزاء لا يؤدي دائما الى انشاء كل متماسك . وفي تقادنا أن ترتيبات التنسيق الحالية ستتعزز تعزيزا كبيرا بتعيين منسق واحد رفيع المستوى مسؤول عن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في كل أنحاء العالم ، ومن

المستصوب ألا يعهد اليه بمسؤوليات أخرى تتعارض مع ذلك . وإذا ما فوض هذا الموظف للقيام بهذه المهمة تحت السلطة الشخصية للأمين العام متضمن حينئذ القيادة الدينامية الفردية المستمدة من أعلى منصب في الأمم المتحدة ، بالإضافة الى ضرورات الالتزام والاولوية .

ونعتقد أنه لابد من التركيز الاساسي على إقامة حوار بين الحكومات لدى تعبئة دعم المانحين وتقييم الازمة في إطارها الشامل وتقديم التقديرات التي أشرت اليها آنفا . ومن هذا يتبع منطقيا التنسيق لاستراتيجية شاملة متكاملة بالتعاون مع الوكالات العاملة . ومن الناحية العملية ، يمكن تعزيز ذلك بتشكيل لجنة دائمة للطوارئ من المكاتب الموجودة في جنيف . وسيكون من بين وظائفها الاخرى تجميع المعلومات ، المستقاة من المنظومات الموجودة فعلا ، ونشرها في حينها وتعزيزها إذا اقتضت الضرورة . وقد تتضمن أيضا تعبئة الخبرة والاموال من خلال نداء موحد وكذلك تعبئة الرأي العام . إن القدرة على النظر الى الامور نظرة شاملة تفضي الى إتاحة الفرصة لإجراء الدراسات وتقديم التوصيات بشأن القضاء على المسببات الرئيسية لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة .

إن الاتصال التعاوني المتبادل مع الاجهزة الاخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية من شأنه أيضا ان يكون بمثابة وظيفة هامة . وقد أسعدنا أن نلاحظ لما أبدته لجنة الصليب الاحمر الدولية آنفا من رغبة في الانضمام - كمراقب - الى آليات تنسيق المساعدة الإنسانية الحالية أو تلك التي ستشكل في إطار منظومة الأمم المتحدة ، واستعدادها لتبادل المعلومات وتحديد الإجراءات اللازمة للتعاون التنفيذي .

ويبدو لنا أن الهياكل الحالية ، بما تؤديه من وظائف في كل من نيويورك وجنيف ، قد لا تحتاج الى تعديل كبير لمساندة المنسق رفيع المستوى . وفي الوقت ذاته ، نعي أن مسألة التمويل حيوية بالنسبة لقدرة المنظومة على الاستجابة الفورية للازمات الإنسانية ، وبطبيعة الحال ، لتنفيذ احتياجات التقييم والمتابعة . ونحن نعتزم أن نقيّم بعناية المقترح الخاص بإنشاء صندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ على

أساس طوعي ، مع التدابير الاخرى الرامية الى زيادة صقل عملية نداءات الطوارئ وجعلها أكثر دقة ، وكذلك طرق توفير قاعدة تمويلية مضمونة لعمليات الطوارئ .

نعتقد أن هناك توافقا في الآراء حول ضرورة أن يقوم المجتمعالدولي وعلى نحو أفضل ببذل مزيد من الجهد ، من أجل الشعوب التي تكون في مسيس الحاجة الى المساعدة لسبب خارج عن إرادتها ، ومن البديهي أن المسؤولية الأولى في حالات الطوارئ تقع على عاتق البلد المنكوب ذاته ، ولابد من استخدام موارده الوطنية أولا ، وإذا ما تجاوزت حالة الطوارئ الموارد الوطنية لاي سبب من الاسباب حينئذ يهب المجتمعالدولي لتقديم المساعدة ، وذلك لاسباب انسانية . ومن ثم يكون التعاون والثقة المتبادلان من الاعتبارات الاساسية . وفي هذا الصدد ، نعتقد أن دور الامم المتحدة المعزز هام بصفة خاصة . ويحدونا الامل في أن تكون هذه الجمعية مستعدة لاتخاذ قرار هذا العام يحدد الإطار لعناصر منظومة الامم المتحدة ، كل في إطار ولايته المختلفة ، لتنسيق الاستجابات التي تريدها منها الدول الاعضاء في أوقات الحاجة .

السيد مور (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتمثل أحد أهم الأدوار الحيوية التي تقوم بها منظمة الامم المتحدة ، في استجابتها للأزمات الإنسانية في جميع بقاع العالم ، وهي أزمات تتسم بالإلحاح خاصة بالنسبة لحالات الطوارئ التي تنطوي على جوانب طبيعية وجوانب يتسبب فيها الإنسان . إن التجربة التي مررنا بها مؤخرا في مواجهة الكوارث ، كالتي وقعت في العراق وبنغلاديش والقرن الافريقي وليبريا ، تدل بجلاء على حقيقتين : أولا ، إن قيادة الامم المتحدة ومواردها ومنظماتها بذلت جهودا بطولية وحققت نتائج عظيمة مرة تلو الاخرى ، بل على نحو مستمر استجابة للكوارث التي تقع في جميع أنحاء المعمورة ؛ ثانيا ، ان سجلنا غير كاف ، وينبغي علينا أن نحسنه من خلال تعبئة أسرع ، وتعاون أكبر ، وتشتيت أقل للجهود ، ودعم أكبر للعلاقات فيما بين الوكالات والمانحين والحكومات لإنقاذ المزيد من الأرواح وتخفيف حدة المعاناة ، حتى يبدأ تضميد المزيد من الجراح . وهذه مسألة لا تتعلق بتوجيه اللوم الى الآخرين لانهم لم يحسنوا العمل بل هي مسألة تتعلق بالالتزام بالعمل على نحو أفضل في المستقبل . ولا يمكن لأحد أن يقول إنه لا توجد مشاكل ، وأن الحالة على ما يرام بشكلها الحالي .

لذلك تشارك الولايات المتحدة الرأي الذي عبر عنه بتفصيل وإيضاح العديد من الحكومات والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والامين العام بأن استجابة المجتمع الدولي لحالات الكوارث الطبيعية أو التي تقع بفعل الإنسان ، قد أصبحت بحق محل اهتمام دولي كبير . ونحن نرى أن الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى يتعين عليها الآن أن تحسّن من تنسيق استجابتها لحالات الطوارئ الإنسانية ، وأن تعمل على زيادة فعالية وسرعة استجابتها لهذه الحالات . وهذا الإصلاح أمر مطلوب كضرورة ملحة . وتوافق حكومتي على الخطوط الرئيسية والاهداف العامة الواردة في المقترحات المعروضة علينا لاهميتها العاجلة ، وبشكل خاص من المجموعة الاوروبية وتقرير الامين العام . وفيما يتعلق بندائهما من أجل تعيين منسق رفيع المستوى ، وإنشاء صندوق للاستجابة الفورية للطوارئ ، وتشكيل لجنة للطوارئ ، فإننا نرى أن إطار الاستجابة الدولي

المتضافرة موجود بالفعل ويمكنه توفير الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات الوقائية فضلا عن توصيل المساعدة الإنسانية على نحو أسرع وأكثر فعالية .

ونحن مقتنعون بأنه ، لكي تكون العمليات المقترحة للإصلاح والتجديد في أنشطة المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة فعالة ، ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الإصلاحات الشاملة للامانة العامة التي تدعو الحاجة الى إجرائها كضرورة عاجلة . ويقتضي الحال اتباع نظام مترابط وموحد إذا أريد لاي مكون من مكوناتها أن يعمل بفعالية . إن تعيين مسؤول وإنشاء صندوق وتشكيل لجنة خارج الإطار المؤسسي على سبيل المثال ، لن تؤدي الغرض المطلوب بحد ذاتها . وينبغي أن يتناسب كل جزء على حدة مع باقي الاجزاء على نحو متسق داخل عملية الإصلاح في نطاقها الاوسع ككل .

ومن ثم ، تتطلع الولايات المتحدة الى إبداء ملاحظاتها تفصيلا حول المواصفات الخاصة بإصلاح المساعدة الإنسانية خلال المشاورات التي نأمل أن تبدأ قريبا . ونود أن نعلن منذ البداية ، أننا نرى ، مع ذلك ، أن تمويل الصندوق الدائر المقترح من خلال التبرعات سيكون أكثر فعالية من تمويله من خلال الانصبة المقررة . ونحن نؤيد بقوة ضرورة توفير التنسيق رفيع المستوى تحت الإدارة المباشرة للامين العام . وكما نؤيد فكرة انشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات ، معنية بحالات الطوارئ يرأسها الموظف المسؤول عن تنسيق المساعدة الطارئة ونحن نفهم أيضا أن تعزيز قدرات مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث سيمكّن هذا المكتب من القيام بدور مركزي في تشغيل هذه اللجنة ، وأن لجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر والاسد الاحمر وجمعية الشمس والمنظمات الطوعية الخاصة ذات الصلة - ينبغي أن تضطلع جميعها بدور بارز في أعمال المكتب .

إننا نواجه الآن تحديا كبيرا وأمامنا فرصة عظيمة . وقد أُجري بالفعل قدر كبير من التقييم والتحليل . وأُجريت أيضا مناقشات غير رسمية . وهذه المسائل ليست جديدة بالنسبة لنا ، كما أن جهودنا الرامية الى معالجتها ترجع الى وقت بعيد . وقد أحرزنا تقدما كبيرا ، وهيأنا بعض الزخم . ومع ذلك ، مازالت أعمالنا جارية حتى الآن ولم تنته بعد . ولم يجر أي حوار كاف حتى الآن ، خاصة مع البلدان النامية وتكشفت بعض

المسائل المبدئية الخطيرة مثل التصميم والتنفيذ . إننا نتطلع الى دراسة آراء مجموعة الـ ٧٧ والاستفادة منها . ولكن يبقى أمامنا سؤال هو : هل نستهلك الوقت المتاح لنا في استخدام هذه المسائل المتبقية لإحباط جهودنا ونرفض أن نجابه التحدي ، أم نستهلك وقتنا في تناولها وحلها . وهل سنفتنم الفرصة السانحة لنا لإحراز تقدم تدعو الحاجة اليه كضرورة عاجلة ؟

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن إدراج مسألة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، بالإضافة الى المناقشات التي أُثيرت بشأن هذه المسألة في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - تبرز جميعها زيادة إدراك المجتمع الدولي لواجب التضامن مع الاعداد المتزايدة دوما من ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ . ومع ذلك ، فقد ثبت للأسف أن ٩٠ في المائة من الخسائر في الارواح البشرية والسلع المادية والبنى الاساسية الاقتصادية تحدث في البلدان النامية .

ومن قبيل الوهم أن نظن أن بإمكاننا أن نتناول الكوارث والحالات الإنسانية الناجمة عنها بمعزل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي وقعت ضحايا لها . ويصدق هذا بالذات على حقيقة أن الحملات الإعلامية ، حتى إذا كان لها أثر ايجابي في تحريك الرأي العام الدولي ، كثيرا ما تكون لها الاسبقية على تقديم مساعدة فعالة بحق .

وعلى سبيل المثال ، فإن الكوارث التي تقع بفعل الإنسان تعود جزئيا الى عوامل خارجية تتصل بحالات التناقض في التجارة الدولية وفي النظام المالي ، والتي تسهم في تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية ، فضلا عن زيادة حالة انعدام الامن الغذائي ، وما ينجم عن ذلك من انتشار الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم .

وفي رأينا أن الطريقة الوحيدة لحل المشكلة التي تشكلها حالات الطوارئ هي تنمية القدرات الوطنية لبلد ما حتى يتصدى لمشاكله في إطار سيادته الكاملة -

وأعني ، معالجة مسائل مثل الفقر أو برامج التكيف الهيكلي أو المساعدات الإنسانية في إطار المشكلة الاساسية وهي مشكلة التنمية في البلدان النامية .

ولهذا نعلن مرة أخرى أنه ينبغي إقامة علاقة وثيقة قدر الإمكان بين المساعدة الإنسانية وأهداف التنمية ، وإزالة أوجه التفاوت في البيئة الاقتصادية الدولية التي تضعف لا محالة من قدرة البلدان على التصدي للكوارث التي تواجهها .

يالها من فرصة عظيمة لنعيد التاكيد على تمسكنا بالمبدأ الاساسي لسيادة الدول الاعضاء . نحن نؤمن بأن كل دولة عضو مسؤولة ، وستظل مسؤولة ، في المقام الاول عن التدابير والاجراءات التي تتخذ لمواجهة الكوارث في أراضيها . ونؤمن أيضا بأنه من الضروري أن تكون المساعدة الدولية في هذا الشأن مرهونة بموافقة الدولة وبناء على طلبها ، وأنه ينبغي أن تتماشى واحتياجاتها وأولوياتها . وينبغي احترام موافقة الدولة المعنية وطلبها .

أود أن أؤكد هنا من جديد أن بلدي لن يوافق على أي عمل يهدف الى اقامة آلية مستقلة يمكنها ، إذ لم تعرَّف على النحو اللازم وتخضع لرقابة صارمة ، أن تؤدي الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وسوف تمثل اقامة آلية للاستجابة السريعة تأخذ في الاعتبار المعلومات الخاصة بالكوارث الطبيعية والمعلومات عن الاوضاع السياسية ، اضافة هامة الى أدوات الامم المتحدة ، حيث أنها بالطبع ستكفل الاحترام الاساسي لمبادئ ميثاق المنظمة . وتهدف آليات الاستجابة السريعة - والبعض منها قائم بالفعل - الى التنبؤ بالكوارث الطبيعية ومنع حدوثها بالتالي . وإننا نرحب . في هذا الصدد ، بالانشطة التي يجري القيام بها داخل إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، كما نهيب بالبلدان المانحة أن تقدم مساهمات طوعية أكثر سخاء لصندوق العقد حتى يتسنى لنا تحقيق الاهداف المحددة في القرار ٤٤/٢٣٦ .

اسمحوا لي أن أنتقل الآن الى الاقتراح الخاص بتعيين منسق رفيع المستوى للمساعدة الانسانية الطارئة . نحن نرى أنه ينبغي أن يضطلع بهذا النوع من المهام رئيس مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، الذي تعد ولايته ، التي تقررت بموجب القرار ٨١٦ (د - ٣٦) ، ملائمة تماما من حيث الملامح العامة والصلاحيات . واذا ما اعتمد هذا الخيار ، سوف يكون من الممكن الحفاظ على ولايات المنظمات الحالية وسلطاتها وكذلك الدور التنسيقي الذي أسندته الجمعية العامة الى مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث .

وسوف تزداد بالفعل فاعلية المسؤول رفيع المستوى وسلطاته اذا ما توفرت له الامكانات المالية والبشرية والادارية اللازمة . ونحن نؤمن ، فضلا عن ذلك ، بأنه ينبغي ألا يمس أي مقرر يتخذ في هذا الشأن بدور الامين العام الذي يحق له ، اذا ما رأى ضرورة ذلك ، أن يتخذ ترتيبات مخصصة ، مثل ترتيبات تعيين ممثل خاص اذا لم يكن في امكان منسق المساعدة الانسانية أن يواجه الحالة على نحو فعّال بسبب حدوث عدد من الكوارث المعقدة في وقت واحد .

وعلى أية حال ، فإن وفدي على استعداد للمساهمة في المداولات حول هذه المسألة بهدف التوصل الى اتفاق بشأن الترتيبات التي تتيح لمنظومة الامم المتحدة أن توفر استجابة سريعة وفعّالة ومنسقة للنداءات الصادرة من البلدان المتضررة . ويجب ألا يغيب عن ذهننا أن ما نحن بصدده هو أمر بالغ الاهمية يتجاوز الاسقاطات والتقييمات . وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لضمان تقديم المساعدة لآلاف من البشر - بل وانقاذهم في بعض الاحيان . وهذا هو أحد الاهداف النبيلة التي تسعى اليها منظمتنا ، ولن يألو بلدي جهدا كيما يكفل بلوغ هذه الغاية ويضمن النجاح .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما ورد في المادة الاولى من الميثاق ، فإن أحد الاغراض التي أنشئت من أجلها الامم المتحدة ، تحقيق التعاون في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الطابع الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني .

ودونما شك ، فإن الامم المتحدة قد خطت خطوات كبيرة على طريق مواجهة التحديات التي تتمثل في تواتر حالات الطوارئ الطبيعية وحالات الطوارئ التي من صنع الانسان . بيد أنه قد يجادل المرء بأن مواجهة هذه الحالات أصبحت أكثر صعوبة ، ويقينا أكثر تعقيدا ، وأن هناك الآن حاجة ملحة لتكييف منظومة الامم المتحدة لمساعدتها على مواجهة التحديات بصورة أكثر فاعلية في المستقبل .

ويرجع ذلك لسببين على الاقل . أولا ، إن نطاق حالات الطوارئ آخذ في الاتساع : فارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان النامية والتكافل الاقتصادي والاجتماعي المتعاظم ، من بين الاسباب التي تجعل حالات الطوارئ تؤثر على أعداد كبيرة من البشر

لم يسبق لها مثيل في أي وقت مضى . وتفيد التقديرات بأن الظواهر الطبيعية وحدها قد تسببت في العشرين سنة الماضية في قتل ثلاثة ملايين من البشر تقريبا في جميع أرجاء العالم ، وأنه من المرجح أن تكون هذه الكوارث قد أثرت تأثيرا عكسيا على ما يصل الى بليون من البشر ، وعرضتهم لمصاعب مهلكة ، وحالة صحية سيئة ، وخسائر اقتصادية فادحة . ثانيا ، من وجهة النظر المؤسسية ، أصبحت عمليات الأمم المتحدة للتخفيف من آثار الحالات الطارئة أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا وتطورا ولم يعد بالتالي من السهل توجيهها .

ومن ثم ، فقد أصبحت المنظومة عرضة على نحو متزايد لأن تكون أقل قدرة على التنسيق فيما بين الوكالات ، وللتباطؤ في الاستجابة للأحداث الملحة . بيد أنه علينا أن نسلم بأن ذلك لا يرجع الى أوجه القصور داخل منظومة الأمم المتحدة والعناصر المكونة لها فحسب ، فالدول الأعضاء أيضا عليها أن تستعرض أداءها في تحديد الأهداف والمقاصد وتوفير الموارد للمنظمة .

ولقد كانت هناك مؤخرا حالات كانت استجابة الأمم المتحدة فيها لحالات الطوارئ الانسانية موضع تمحص ونقد دوليين . وعلى سبيل المثال ، ورغم ما قامت به الأمم المتحدة من عمل ممتاز في المراحل اللاحقة ، ففي الأيام والأسابيع الأولى بعد أن بدأ رعايا الدول الأخرى مغادرة العراق والكويت بأعداد كبيرة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من العام الماضي ، لم يكن في امكان إحدى المنظمات أو أحد الأفراد تحديد الأولويات العامة . وأعدت كل منظمة تابعة للأمم المتحدة ميزانيتها الخاصة ، وطلب الى المانحين المحتملين اختيار المجال الذي سوف يدعمونه في البرنامج . ونحن نرى أيضا أنه كان من شأن الاستجابة الدولية لمحنة الأكراد أن تكون أكثر فاعلية لو توفرت آلية أفضل للتنسيق فيما بين الوكالات .

وكانت هناك شواغل أيضا بشأن تباطؤ المنظومة في الاستجابة لنداء وجهته العديد من الدول الأعضاء في وقت سابق من هذا العام بشأن عقد اجتماع عاجل لمنظمات الأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء المعنية لمواجهة الحالة الانسانية المتردية في القرن الافريقي .

بيد أنه لا يمكننا أن نشير الى هذه الحالة دون أن نعرب عن ثنائنا ودعمنا للعمل الذي يجري الآن في ظروف صعبة ، ولا سيما العمل الذي تقوم به وحدة الطوارئ الافريقية التابعة لوكيل الامين العام جوناه .

واستراليا إذ تضع هذه الامثلة وغيرها نصب أعينها ، تنضم الى غيرها من الدول الاعضاء في سعيها الى كفالة أن تكون استجابة منظومة الامم المتحدة لحالات الطوارئ الانسانية أحسن تنسيقا وأكثر سرعة وفاعلية . ولا ينقص ذلك ، بطبيعة الحال ، من المسؤولية الاولية للدولة المعنية . وتمهيدا لعرض بعض المقترحات في هذا الشأن ، أود أولا أن أؤكد وجهة النظر العامة لوفدي بأن منظمات الامم المتحدة والافراد العاملين بها يعملون بتفان وحنكة مهنية جديرين بالثناء .

وبوصفنا أحد الداعمين بحزم للتعددية ، نؤيد بشدة الدعوة الى أن تضطلع الامم المتحدة بدور قيادي في الاستجابة الدولية للحالات الطارئة . ونحن نتطلع الى زيادة التنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية بشتى أنواعها .

ونرى أيضا أن هناك حاجة ملحة لان تكون استجابة الامم المتحدة لحالات الطوارئ - استجابة تجمع تماما ما بين الاعتبارات التنفيذية والاعتبارات السياسية في حالات الطوارئ المعقدة ، وتحسن من قدرة الوكالات المنفردة ، بما في ذلك مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، على أداء وظائفها على نحو أكثر فاعلية . وهناك حاجة ملحة أيضا لان نضمن أن تتصدى الامم المتحدة على النحو الواجب لمحنة الاشخاص المشردين داخل بلادهم ، حيث إن أولئك الاشخاص لا تشملهم في الوقت الراهن ولاية أي من وكالات الامم المتحدة .

يود وفدي أن يعرب عن تأييده لعدد من الاقتراحات المحددة ، التي جرى تناول العديد منها بالفعل ولدى قيامنا بذلك ، نود أن نؤكد على نقطتين . أولا ، أن ما نحتاج اليه ليس مجرد تدبير رمزي واحد بل نظام فعّال ، يتراوح ما بين التدابير الوقائية والانذار المبكر وبين الصلة بأنشطة التعمير والتنمية . ثانيا ، ينبغي أن يكون معيارنا بالفعل تحسين الفاعلية التنفيذية .

إذ نعود الى الاقتراحات المحددة ، نعتقد ، أولا ، أنه ينبغي أن يكون هناك موظف من كبار موظفي الامم المتحدة مسؤول عن تنسيق استجابة الامم المتحدة لحالات الطوارئ الانسانية . وينبغي ألا يكون هذا المنصب جديدا ، وأن يكون شاغله على اتصال مباشر بالامين العام . ومع ذلك ، ينبغي عدم تركيز المناقشة بشكل مبالغ فيه على هذه المسالة .

وثانيا ، هناك أهمية لتعزيز العمليات التي تنفذ في جنيف . وينبغي عدم تحميل مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث بمسؤوليات جديدة في مجال تنفيذ عمليات الاغاثة أو ادارتها ، ومع ذلك لا بد من تحسين دوره كمركز تبادل للمعلومات ودوره في مجال تلافي الكوارث وتخفيفها .

ويتعين زيادة دور المكتب في خدمة آلية التنسيق في المنظمة . وينبغي في هذا الصدد أن يكون لدى المكتب سجل للقدرات الوطنية وقد رأت الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي يمكن استدعاؤها حسب الاقتضاء ، في مواجهة حالات الطوارئ . كما يتعين توضيح ولاية المكتب حتى يتضح أن له دورا أساسيا في حالات الطوارئ الطبيعية وتلك التي من صنع الانسان على حد سواء .

وثالثا ، ينبغي انشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات تعقد اجتماعاتها بصفة منتظمة في جنيف . ويشمل عمل هذه اللجنة كلا من الامم المتحدة والوكالات الاخرى . وتجتمع اللجنة بمجرد وقوع أي طارئ انساني كبير .

ثم ينبغي تشكيل فريق للطوارئ في جنيف لكل حالة طوارئ رئيسية . ويشمل هذا الفريق البلدان المتضررة والذين من المحتمل أن يكونوا مانحين بالاضافة الى أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات .

وأخيرا ، ينبغي انشاء صندوق مركزي للطوارئ يموّل عن طريق المساهمات الطوعية . وينبغي أن تستمر ممارسة اصدار النداءات الجماعية . ولن يؤدي وجود الصندوق الى تيسير التعجيل بالاستجابة بدرجة كبيرة فحسب بل أنه سيساعد أيضا في عملية التنسيق .

وقبل أن نختتم ، نرى أن هناك أهمية لمعالجة المخاوف من أن تؤدي زيادة الاهتمام بالمساعدات الانسانية الى نقص الاهتمام بالتنمية الاقتصادية . فنحن نفضل اعتبار هذين النشاطين مرتبطين ارتباطا وثيقا وكما ذكر ممثل غانا ببلاغة ، متكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ ، تشكل الانشطة الانمائية شرطا مسبقا ضروريا لتمكين البلدان من مواجهة حالات الطوارئ والخروج منها الى وضع معقول . ونرى أنه لا بد من زيادة الاعتراف بأن كلا من التنمية الاطول أجلا وأنشطة الطوارئ تسهم في مساعدة البلدان النامية التي عانت من الكوارث . والواقع أننا نرى حاجة الى أن نقرن فهم آثار الكوارث وانتقال السكان بأعداد كبيرة على التنمية بفهم الدور الذي يمكن أن تؤديه التنمية في تلافي هذه المشاكل الانسانية أو تخفيفها .

وفي هذا الصدد ، نسند أهمية خاصة الى أدوار وكالات الامم المتحدة ، بما في ذلك برنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، التي لا يقتصر عملها على مساعدة الدول التي عانت من الكوارث فحسب ، بل يشمل أيضا تقديم المساعدة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسات من أجل تعزيز القدرات الوطنية .

ان استراليا لعلى ثقة من أن هذه الدورة للجمعية العامة ستضع إطار تعزيز استجابة الامم المتحدة لحالات الطوارئ الانسانية . ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة لتحسين النظام : فعلينا أن نبذل قصارى جهودنا لإنقاذ المزيد من الارواح عن طريق العمل الدولي الموحد .

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أدت الأزمات المتعددة التي شهدها العالم مؤخرا ، وخصوصا أزمة الخليج الفارسي . الى التشكيك في قدرة النظم الدولية الحالية لمساعدات الطوارئ على مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الانسان . وبالرغم من أن فكرة تحسين ترتيبات الطوارئ في الامم المتحدة ليست فكرة جديدة ، فإن تزايد أهمية هذا الموضوع يقتضي أفكارا جديدة بشأن كيفية تعزيز دور المنظمة التنسيقي في هذه الحالات . ولئن كانت جمهورية إيران الإسلامية ترحب بالجهود التي قام بها نظام الطوارئ في الامم المتحدة

حتى الآن ، فإنها تؤمن بأنه لا يزال هناك مجال لمواصلة التحسين . وبعبارة أخـــرى ، نحن في حاجة ماسة الى مناقشة كيفية جعل النظام الحالي أكثر استجابة وتماسكـــا . وفعالية وملاءمة في التوقيت .

ان بلدي الذي يتهدده خطر الكوارث الطبيعية قد عانى مؤخرا من عدة كـــوارث ، بما في ذلك زلزال عام ١٩٩٠ ، وهو من أشد الزلازل تدميرا في تاريخه ، وقد أسفر عـــن مصرع ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥ شخص وتشريد أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص . وبالاضافة الى ذلـــك ، أدت الاضطرابات التي شهدها العراق مؤخرا الى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين . فخـــلال مدة لا تتجاوز يومين ، عبر أكثر من مليون لاجئ عراقي الحدود مع ايران وأثقلوا البلـد بحالة طوارئ استثنائية ولم يسبق لها مثيل . وتجاوزت احتياجات المتضررين قـــدرات الحكومة الى حد كبير في هاتين الحالتين ، وأصبحت المساعدة الدولية ضرورية تمامـــا . واستنادا الى التجارب التي سبقت الاشارة اليها ، وبدافع الاهتمام الشديد بتحسيـــن نظام الطوارئ في الامم المتحدة ، يود وفد بلادي أن يناقش بالتفصيل مداولات الجمعيـــة العامة فيما يتعلق بتعزيز مساعدات الطوارئ الانسانية وبتنسيقها . ونظرا لتنـــوع الاقتراحات والوثائق غير الرسمية التي تعرض مواقف عدد من المجموعات الاقليميـــة والبلدان المنفردة ، سأحاول معالجة الأفكار الرئيسية وترك التفاصيل للمناقشات غيـــر الرسمية المتعلقة بوضع مشروع قرار بشأن الموضوع .

وفي هذا الصدد ، هناك عدد من المسائل الرئيسية التي تنبغي معالجتها .

أولا ، تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة لتحسين نظام الطوارئ فـــي الامم المتحدة عن طريق تعزيز التنسيق . ولهذا السبب ، تابع وفدنا المسألة بعنايـــة كبيرة أثناء النقاش في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثانية لعام ١٩٩١ وفـــي المناقشة الجارية .

وثانيا ، نعتقد أن معظم أحكام قرار الجمعية العامة ٢٨١٦ (د - ٣٦) بشـــأن المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية والكوارث الاخرى ما زالت مفيدة .

وثالثا . أن الغرض من المساعدة الانسانية تقديم اسهامات فعّالة الى البلـــدان المتضررة بغية تقليل المعانـــاة البشرية الى أدنى حد ممكن ، وتمهيـــد السبيل أمام

الانعاش الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المتضررة وإعادة تعميرها بشكل سريع . وبناء على ذلك ، ينبغي لنا أن نراعي في مداولاتنا بشأن هذه المسألة ضرورة إلا يؤدي بأي شكل من الاشكال تنفيذ الاصلاح في نظام المساعدات الانسانية الى النيل من احترام السيادة الوطنية للدول المتلقية .

ورابعا ، احدى الصعوبات الرئيسية التي تواجهها الترتيبات الانسانية الحالية للطوارئ هي مسألة الموارد المالية . فجمع المساهمات يستغرق وقتا . كما أن المبالغ التي يتم جمعها لا تتناسب أحيانا مع الاحتياجات الفعلية للمناطق المتضررة . وبغية التغلب على هذه الصعوبة وضمان قدرة النظام على الاستجابة بشكل كاف لاحتياجات البلدان المنكوبة ، يتعين على البلدان المانحة زيادة الموارد المالية التي تقدمها .

خامسا ، إن المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، كما يستدل من اسمهـــا ، غرضها تخفيف المعاناة البشرية على وجه السرعة . وللاسف ان نوعية هذه المساعدة قـــد ميعتها الاعتبارات السياسية البحتة . ففي بعض الحالات ، حجبت بعض البلدان المانحـــة مساعداتها عن متلق بسبب خياراته السياسية . لذلك ينبغي أن نضمن أن المساعـــدة الانسانية لن تؤثر عليها المصالح السياسية . ومن الاهمية الكبرى أن يكون النظـــام محضا ضد الاعتبارات السياسية .

سادسا ، يحدث في أحيان كثيرة أنه بعد أيام قليلة من وقوع كارثة تصبح حالـــة الطوارئ أقل الحاحا . فالناجون يعثر عليهم ويعاد اسكانهم مؤقتا ، وهذه الاعمـــال يساء في أحيان كثيرة تفسيرها بانها نهاية حالة الطوارئ ، في حين أن أشد المهـــام أهمية لا تزال دون تنفيذ . فاستعادة الخدمات الاساسية . بما فيها توفير الميـــاه النقية والغذاء والمدارس وخدمات الرعاية الصحية ، تتطلب المزيد من الموارد . وفـــي بعض الحالات تستمر المعاناة البشرية الى ما بعد عملية الاغاثة . وبالتالي ينبغـــي للدعم الدولي أن ينظم بطريقة تيسر عملية اعادة التأهيل وأن يستمر حتى إعادة تعميـــر المناطق المتضررة .

سابعا ، على الرغم من أن تنسيق النظام له أهمية فائقة ، لا ينبغي بأي حـــال أن يتحقق ذلك على حساب كفاءة النظام في الاستجابة للطوارئ .

ثامنا ، تقديرا للخبرة الطويلة لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثـــة في حالات الطوارئ (أندرو) ، ينبغي أن تكون الامانة العامة للمكتب الدعامة الرئيسيـــة لنظام الطوارئ .

تاسعا ، أن أنظمة الانذار المبكر وآليات الوقاية توفر للبلدان التي مـــن المحتمل أن تتعرض للكوارث الطبيعية فرصة الاستعداد اللازم واتخاذ تدابير وقائيـــة للحد من الخسائر . وعلى هذا الاساس ينبغي ايلاء الاهتمام اللازم لتعزيز القـــدرات المؤسسية للبلدان المعرضة للكوارث في مجالات ادارة الكوارث . وبالاضافة الى ذلـــك ، وبغية ضمان أكبر نجاح ممكن لانظمة الانذار المبكر وآليات الوقاية ينبغي تيسير حصـــول هذه البلدان المعنية على المعلومات ذات الصلة .

عاشرا ، إن تعيين السيد أسافي منسقا لتقديم المساعدة لضحايا الزلزال في ايران ، والسيدة أوغاتا منسقة لتقديم المساعدة للاجئين والمشردين العراقيين ، والسيد سافون منسقا لعملية سلام ، وبوجه خاص تعيين الأمير صدر الدين أغاخان منسقا تنفيذيا لتقديم المساعدة الانسانية للأشخاص المتضررين خلال حرب الخليج الفارسي من الأمور التي حققت نتائج ايجابية لتنسيق الانشطة على الصعيدين الدولي والوطني . وفي الوقت ذاته ، تعتبر جمهورية إيران الإسلامية ان فكرة تعزيز تنسيق مساعدة الطوارئ وفعاليتها عن طريق تعيين منسق رفيع المستوى تحتاج الى مناقشة متأنية . وبعبارة أخرى أن عملية اصلاح نظام المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ لا تستتبع بالضرورة تغييرا في قيادة نظام الطوارئ . وفي حالات سابقة عديدة ، انبثقت المشكلة عن عدم وجود الموارد الوافية بالفرض لدى الوكالات المعنية .

ولما كان الاصلاح أمرا يحتاج الى الوقت والموارد ، فإن أي اقتراح يتعلق بتعيين منسق رفيع المستوى ينبغي أن يندرج في إطار الاصلاحات الممكنة في الأمانة العامة للأمم المتحدة .

حادي عشر ، ان بعض أوجه القصور في النظام الحالي قد تعود الى الافتقار الى التنسيق الكافي ؛ أولا ، التنسيق بين الوكالات الغوثية ذاتها ، وثانيا ، التنسيق بين الوكالات الغوثية والمانحين . وبغية معالجة هذه المسألة الهامة ينبغي أن تتركز مناقشتنا أيضا على التعاون والتنسيق على هذين المستويين . وجمهورية إيران الإسلامية ، انطلاقا من وعيها بأهمية هذا التنسيق ، تؤمن بقوة أن فكرة لجنة الطوارئ الدائمة تستحق الدراسة الجادة . ان تلك اللجنة ، بينما توفر فرصة تفادي الازدواجية والتداخل بتقسيمها للعمل والمسؤوليات ، يمكنها أن تُعجّل باستجابة نظام الطوارئ للبلدان المتضررة .

ثاني عشر ، كما ذكرت من قبل ، ان احدى أكبر المشاكل في مجال المساعدة في حالات الطوارئ تتصل بتوفر الموارد . فعندما تقع كارثة ، تقوم الحاجة الى كميات كبيرة من المواد والموارد المالية في وقت قصير . والعملية الحالية الا وهي عملية

توجيه النداءات لا تفي بالاحتياجات الفعلية للبلدان المنكوبة بالكوارث . وفي ذلـــك الصدد ، إن الاقتراح بانشاء صندوق دائر للطوارئ يحظى بتأييد وفد بلادي . والنقطـــة الهامة هنا هي أن الصندوق ينبغي انشاؤه على أساس مساهمات سابقة يقدمها المانحون . وبعد استخدام بعض هذه الموارد يمكن للوكالات أن تسدّ النقص من خلال نداء موحد .

وبالاضافة الى ذلك ، لا يمكن للمرء أن يتنبأ بعدد الكوارث في أي سنة مـــا . وعلى هذا الأساس ان الاسهامات الطوعية الأولى في الصندوق ينبغي أن تتم بطريقة تضمـــن القدرة المالية لنظام المساعدة في حالات الطوارئ على الاستجابة الفعّالة لاحتياجـــات البلدان المحتاجة خلال عملية الاغاثة واعادة التأهيل واعادة البناء .

ثالثا عشر ، المساعدة المقدمة ينبغي أن تفي باحتياجات ضحايا الكارثـــة . وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العوامل الهامة في أوجه الاختلاف الثقافية والاقليميـــة ، فهي التي تحدد احتياجات هؤلاء الضحايا .

وبالاضافة الى ذلك ، ان عملية طلب المساعدة الفوقية ينبغي أن تتحرر مـــن العوائق البيروقراطية . وينبغي أن توضع تحت تصرف النظام جميع الموارد الضرورية التي تستخدم بناء على تقدير رؤساء الوكالات .

رابع عشر ، يرتبط جزء من المشكلة الحالية بالتنسيق والتعاون بين وكـــالات الأمم المتحدة في الميدان . اذ ينبغي أن يكون هناك توزيع أكثر وضوحا للمسؤوليـــات بين منسق الاندرو والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وختاما ، أود أن أؤكد مجددا على أن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد بقوة مفهوم تحسين المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ ، وهي علـــى استعداد ، استنادا الى خبرتها ، للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع . ويحدوني وطيـــد الأمل في أن يتمكن الأعضاء من اعتماد اقتراحات واقعية بنّاءة تمكّن النظام مـــن الاستجابة للاحتياجات الطارئة للمناطق المتضررة بطريقة أكثر ترابطا وسرعة وفعاليـــة .

السيد ليشم (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البند المعروض علينا اليوم وهو "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" جاء في الوقت المناسب وهو ذو أهمية . اذ أن حالات الطوارئ الكبيرة التي تقتضي المساعدة الانسانية من المرجح أن تتزايد في المستقبل ، وذلك لاسباب من بينها زيادة السكان وزيادة كثافة استخدام موارد الارض في المناطق الاكثر تعرضا للكوارث وعدم انسانية الانسان ازاء أخيه الانسان . وفي حالات الكوارث المعقدة لعالمنا المعاصر لم يعد من المفيد التمييز التقليدي بين الكارثة الطبيعية والكارثة التي هي من صنع الانسان .

ومن الواضح أن المسؤولية عن التصدي للكوارث تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلد المتضرر . ومن واجب كل حكومة أن تقدم الرعاية لشعبها وأن تكفل الوصول الى جميع من هم بحاجة الى المساعدة . ولكن البلد المنكوب غير قادر في أحيان كثيرة على التصدي الفعّال بمفرده للكوارث . وفي هذه الحالة تستدعي معاناة ضحايا الكارثة انتباه البشرية .

وحيث أن الحاجة الى التضامن الدولي في التخفيف من آثار الكوارث من المحتمل أن تزداد في المستقبل فإن من الواجب - في الوقت الذي نعكف فيه على دراسة كيفية جعل منظومة الامم المتحدة أكثر استجابة للتحديات الجديدة - أن يكون التضامن الانساني في طليعة الابتكار المؤسسي .

وما برحت المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ من المسؤوليات الرئيسية للامم المتحدة . وأن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث (الاندرو) ، بوجه خاص ، يسعى ببسالة الى الوفاء بولاية واسعة بموارد محدودة للغاية .

وقد شاركت النمسا بفعالية في المداولات ذات الصلة خلال الدورة الثانية العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف في وقت سابق من هذا العام ، وهي المداولات التي أوردت بكفاءة كبيرة في الملخص الذي قدمه نائب الرئيس السفير الياسون . ومنذ ذلك الحين صبّت وفود كثيرة تفكيرها في كيفية تعزيز نظام استجابة الامم المتحدة . ونحن نرى أنه ينبغي لنا في هذه المرحلة أن نركز على المستوى العملي وأن نحاول الاتفاق على هيكل تنظيمي يمكن تطبيقه لتحسين الاستجابة في حالات الطوارئ في إطار أحكام الميثاق . وبامكاننا الانطلاق من الاساس الذي أرساه قرار الجمعية العامة في العام الماضي ١٠٠/٤٥ .

وتلاحظ النمسا مع الاهتمام تقرير الامين العام عن استعراض القدرات والخبرات وترتيبات التنسيق في منظومة الامم المتحدة لاغراض المساعدة الانسانية . ونرى أيضا أن عدة بلدان قدمت أفكارا قيمة للغاية .

وتؤيد النمسا فكرة تعيين موظف رفيع المستوى يكون على اتصال مباشر بالامين العام . وسيكون من المهم ، اذا انشئ بالفعل هذا المنصب لموظف رفيع المستوى ، أن

يزود هذا الموظف بالأدوات التي يحتاجها بغية تحقيق أثر فعلي . ونود أن نبرز خمس من هذه الأدوات : هياكل التنسيق ؛ والانذار المبكر وتقييم الاحتياجات ؛ والإعـ العام ؛ والتمويل ؛ وقدرة التأهب .

وسأبدأ بالتنسيق . سيتعين وضع الموظف الرفيع المستوى في موقف يمكنه م تنسيق أنشطة المجتمع الدولي تنسيقا فعّالا . ومن شأن ذلك أن يتطلب في رأينا تعزيز الهيكل القائم ، كما تمثله أمانة الاندرو . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي دراس تدبيرين آخرين .

التدبير الأول هو انشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات تضمن مشاركة جمي الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمساعدة الغوثية ، مع توجي دعوة دائمة الى لجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهـ الاحمر ، والمنظمة الدولية للهجرة . وينبغي توجيه دعوة الى منظمات غير حكومي محددة للاشتراك في اجتماعات اللجنة المشتركة بين الوكالات ، عند اللزوم ، بالاضاف الى ممثلي البلد أو البلدان المتضررة من الحالات الطارئة .

ثانيا ، سيلزم وضع نظام لاعارة الموظفين الى مكتب الموظف الرفيع المستوى الوكالات الرئيسية المعنية بغية ضمان التنسيق والتعاون الفعّالين على أساس يومـ وخاصة في معالجة المعلومات ذات الصلة وتوحيدها وتحويلها على أساس دوري منتظـ وبالمثل قد يكون من المفيد أيضا السماح للموظفين القطريين الانضمام بصورة مؤقت الى مكتب الموظف الرفيع المستوى على أساس الاعارة . وينبغي أيضا التركيز عل التنسيق الفعال في الميدان .

وفيما يتعلق بالانذار المبكر وتقييم الاحتياجات ، سيكون من الاهمية البالغ أن يتاح للموظف الرفيع المستوى الوصول السريع الى المعلومات العالية الجودة ع الكوارث الموشكة أو الجارية التي تسبب أو من المرجح أن تسبب حالات طارئة تقتض المساعدة الانسانية . ويوجد حاليا عدد من القنوات في منظومة الامم المتحدة . وه القنوات التي يجري فيها جمع المعلومات المناسبة للانذار المبكر وتحليل هـ المعلومات . وسيكون من الهام وضع شبكة لانظمة البيانات هذه وضمان معال

وتحليلها في نقطة مركزية صحيحة . وينبغي جعل جميع البيانات المتصلة المستقاة من مصادر دولية ووطنية ، علاوة على التوصيات بالاجراءات ، متاحة للموظف الرفيع المستوى عند اللزوم .

وانتقل الى الإعلام العام . ينبغي أن يكون الموظف الرفيع المستوى نقطة مركزية أيضا في التعاون مع وسائط الاعلام بشأن عمليات المساعدة الانسانية الطارئة وضمان أن يكون الناس عامة على اطلاع كاف . وينبغي أن يكفل التعاون الوثيق مع وسائط الإعلام توليد الاهتمام والتأييد ، على المستوى العام ، للعمليات الرئيسية .

وقدرة التأهب مسألة هامة أخرى . فالامم المتحدة بحاجة الى أن تكون في وضع يمكنها من استدعاء الموظفين والموارد المادية المتاحة على المستويين الدولي والوطني في فترة وجيزة .

وبغية كفالة قيام تعاون سلس بين بلد يقع ضحية لكارثة كبيرة والمساعدة الطارئة الدولية ، ينبغي توحيد عدد من المسائل ، بما فيها الاجراءات الادارية والتعاون مع البلدان الاخرى ، والاتفاق عليها من ناحية المبدأ بشكل مسبق حيثما أمكن . ويتعين أيضا تسوية مسائل قانونية معينة فيما يتصل بمركز العاملين ، واستيراد معدات المساعدة وما الى ذلك .

وتستعرض النمسا حاليا قدرة التأهب الوطنية . وفي هذا الصدد ، نقوم أيضا بدراسة وزع خبراء الكوارث النمساويين لمساندة عمليات الاغاثة المنسقة دوليا لحالات الطوارئ التي تقتضي استجابة انسانية .

وأخيرا ، توجد مسألة التمويل . اننا نرحب بفكرة إنشاء صندوق مركزي للطوارئ عن طريق تقديم موارد جديدة واضافية . ومن شأن هذا الصندوق أن يستخدم في التمويل الفوري لمرحلة الاستجابة الاولية الحرجة . ويتصل بفكرة الصندوق المركزي للطوارئ الاقتراح بتوجيه نداء موحد واحد فقط . ونحن نعتقد أن النداء الموحد يمكنه بالفعل أن يخفف الى حد كبير الارتباك الذي تسببه في أحيان كثيرة في المجتمع المانح النداءات المتنافسة والمتشابكة الصادرة عن الوكالات الفردية .

وتأمل النمسا أن تتمكن الجمعية العامة في دورتها هذه من الاتفاق على التدابير التي من شأنها أن تعزز قدرة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ . وأننا نتطلع الى المشاركة بنشاط في المداولات الصريحة وغير المحددة التي تراعي مصالح الدول الأعضاء .

غير انه يتعين علينا أن نتذكر أن الاستجابة ما هي إلا عنصر واحد في السياق الاوسع لإدارة الكوارث . وان للإنذار المبكر والوقاية والتأهب والتخفيف من حدة الكارثة والعودة الى الوضع السوي وإعادة التأهيل بنفس القدر من الجوهرية . ويجب تعزيز دور الامم المتحدة في جميع تلك المجالات . وينبغي أيضا استرعاء انتباه الهيئات المنظمة لمختلف وكالات الامم المتحدة الى ضرورة التعزيز هذه . وينبغي التأكيد بصورة خاصة على احتياجات البلدان النامية .

ونعرف كلنا بأنه لا يمكن الحيلولة تماما دون وقوع الكوارث . ومهما يكن الامر ، يمكن التخفيف بدرجة كبيرة من آثارها من حيث التدمير والخسارة في الارواح والمعاناة البشرية . ان السلم الدولي والتنمية القادرة على الإدامة واستخدام ما لدى العالم من موارد أمور أساسية في تقدمنا نحو تحقيق ذلك الهدف .

السيد باديلا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حالات الكوارث ، سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان ، التي تتطلب تقديم المساعدة الإنسانية يمكن النظر اليها من ثلاث نقاط مرجعية ألا وهي : قبل وقوع الكارثة وأثناء وقوعها وبعد وقوعها .

يستحيل التنبؤ بالعديد من الكوارث الطبيعية ، ويتبادر الى الاذهان العديد من الهزات التي تضرب الارض كل يوم . البعض منها قابل للتنبؤ : ان الرياح الاعاصيرية ، على سبيل المثال ، يمكن تقديرها قبل أن تضرب الارض . أما معظم الكوارث التي هي من صنع الإنسان مثل الحروب والجفاف والمجاعة التي تنجم عن التدهور البيئي والحوادث الصناعية نتيجة الإهمال الطويل ، فإنها لا تخفى على أهل الفطنة والحصافة .

إن معظم الكوارث ، سواء يمكن أو لا يمكن التنبؤ بها ، يمكن توقعها والتأهب لها . ويمكن بالفعل تحاشي البعض منها ، وبخاصة تلك التي هي من صنع الإنسان .

ان توقيت وكيفية تخفيف الآثار السلبية للكوارث الى الحد الادنى وما يمكن تخفيفه لا تلتبس على من هم على استعداد لذلك ، أي من يملكون التكنولوجيا والموارد

اللازمة للتخفيف من وطأة الكوارث . غير أنه من المحزن أن العديد من البلدان النامية المعرضة للكوارث تفتقر الى هذه الموارد ؛ والكثير منها ليست لديه القدرة أو الوسائل التقنية اللازمة للتغلب على نحو كاف على الحالات الطارئة المعقدة .

ان أي كارثة تتطلب الوفاء ببعض المسائل الضرورية مثل تقديم الإغاثة الفورية للمتأثرين ؛ والتقييم الفوري للاضرار والاحتياجات ؛ وتنسيق المساعدة ، على الصعد المحلية والخارجية ، والثنائية والمتعددة الاطراف ، والحكومية وغير الحكومية ؛ والدعم السوقي من أجل وزع الموظفين وتوزيع المواد . إن التأهب متطلب أساسي للوفاء بهذه الحتميات .

ولكن عادة تبرز معظم الصعوبات بعد الكوارث . ان الخدر بعد الصدمة الأولية يتضاءل أمام الالم الذي يعقبه بسبب الشعور بالخسارة والحيرة الكبيرة فيما يتعلق بما يتعين القيام به بعد ذلك . ولابد للحياة أن تستمر على الرغم من الإصابات الناجمة عنها . ولابد للمجتمعات والامم أن تواصل النمو والتنمية على الرغم من النكسات التي تعادل سنوات من الجهد ، وعلى الرغم من خسارة الموارد التي استغرق توليدها وحفظها سنوات .

ان مؤسسي الامم المتحدة قد اعترفوا بأهمية الشواغل الإنسانية . ومن بين أهداف منظمتنا ، كما حُدد في ميثاقها ، تحقيق "التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني" . بتلك الروح نحشد جهودنا خلال العقد الدولي الحالي للتخفيف من أثر الكوارث الطبيعية ونحن الآن بصدد مناقشة طرق تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ .

وفي هذا الصدد يود وفدي أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر بتعمق في المجالات التالية :

أولا ، الوقاية من الكوارث الطبيعية ، والحالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشكل تهديدا للأرواح والممتلكات والسلم ؛

ثانيا ، التأهب لمواجهة هذه الكوارث وحالات الطوارئ ؛

ثالثا ، التحكم في حالات الطوارئ ، ويشمل ذلك وضع آليات للإنذار المبكر ، وتقدير الاضرار والاحتياجات الفورية ، وتحديد أنواع ومصادر العون والإغاثة وتنسيق المانحين ووزع الموظفين وتوزيع المعونة ؛

رابعا ، إعادة تأهيل وتوطين الضحايا من إيلاء الاهتمام لاستردادهم لمعنوياتهم ؛

خامسا ، مواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والدول المتأثرة ؛

سادسا ، جعل دور الامم المتحدة مثاليا في التعاون والتنسيق والقيادة في جميع هذه المجالات الحيوية .

إن الوقاية من الكوارث الطبيعية والتأهب لمواجهتها يتطلبان منا التوجه الى المزيد من الهيئات المتخصصة ، مثل وكالات الامم المتحدة ، مثل مركز العلم والتكنولوجيا واللجنة المعنية بالموارد الطبيعية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وحيث ان جذور هذه الكوارث قد تكمن في الفقر ، وحيث أن الوقاية والتأهب يرتبطان بدرجة كبيرة بالمستوى الإنمائي للدول المصابة يمكننا أيضا التنويه بدور برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

إن إدارة حالات الطوارئ وإعادة التأهيل هما الشغل الشاغل لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارث ، وفي بعض الحالات يقوم بذلك بمساعدة مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي .

إن التنمية بعد الكوارث التزام حيوي يتطلب تضافر الجهود من جانب برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الاغذية والزراعة وغيرهما من وكالات التنمية ، وفي الواقع من جانب منظومة الامم المتحدة بأسرها . وحيث أن الامم المتحدة بوسعها أن تؤدي أدوارا هامة في جميع هذه المجالات الثلاثة فلابد لنا أن ننظر في الطرق السليمة

لتنسيق ودمج الانشطة بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية بأقل وقت ممكن باستخدام أمثل للموارد المتوفرة .

وفي هذا المنعطف يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق لجهود الامم المتحدة ولمساهمات العديد من الدول الاعضاء في المنظمة وهي الدول التي هبت لتقديم العون للفلبين خلال الكوارث الاخيرة ، بما في ذلك الزلزال المميت ، والاندلاع المأساوي لبركان ماونت بيناتوبو . وفي الاسبوع الماضي وحتى عندما كان البركان مستمرا ويهدد بالمزيد من التدمير ، حدث إعصار أحدث اضطرابا في أرضنا ، وأُبلغ عن وفاة العديد من الناس أو جرحهم أو فقدانهم . وتبلغ التقديرات الاولية للاضرار التي لحقت بالزراعة وبالهياكل الاساسية لامتنا بلايين البيسوات .

وفي أعقاب هذه الكوارث كلها أرسلت وكالات الامم المتحدة - مكتب الامم المتحدة للتنسيق في حالات الكوارث وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة - النقود والمعونة العينية الى الفلبين . وفي الوقت نفسه أرسلت الدول من جميع القارات مساعدة محددة وملموسة وهامة .

وسيظل الشعب الفلبيني ممتنا لها جميعا الى الابد .

ولكن اسمحوا لي أن أعود الى الموضوع الاساسي لهذه المناقشة .

مما هو مسلّم به أن منظومة الامم المتحدة قد اضطلعت بعمل حميد في مساعدة بلدي وفي مساعدة بلدان أخرى في أعقاب الكوارث . ولكن هل كان يمكن للمنظومة أن تعمل على نحو أفضل ؟ وهل يمكن أن يجري تقييم خطورة الكارثة من ناحية الخسائر في الارواح والممتلكات ونوع المساعدة المطلوبة من كل وكالة وبرنامج على نحو أسرع ؟

هل يتعين على الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وهو الممثل الذي يعمل أيضا ممثلا لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالة الكوارث ، أن يواصل العمل بصفته منسقا لجميع أنواع الإغاثة التي تأتي من منظومة الامم المتحدة ؟ أم ينبغي أن يكون هناك منسق شامل ؟ يساعده موظف محدد لمشروع محدد ، يكون مقره في نيويورك أو في جنيف أو في أي مكان آخر ، ويمكن أن يضطلع بمسؤولية استجابة الامم المتحدة على نحو متكامل ؟

هل يتعين على البلدان المانحة أن تسهم في صندوق أكبر للكوارث يديره الامين العام للامم المتحدة من خلال منسق يكون مسؤولا أمامه ، وذلك حتى يمكن أن تأتي الإغاثة التي توفرها الامم المتحدة تلقائيا من هذا الصندوق دون المساس بقرار كل بلد مانح على حدة بإرسال المزيد من الاموال الى البلد المتضرر إن رأى أن لحالة تتطلب المزيد من الموارد الجديدة والإضافية .

أطرح جميع هذه الاسئلة حتى يمكن للخبراء في إدارة الكوارث والمساعدة الإنسانية النظر فيها وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة الى إدخال التحسينات على أسلوب عمل الامم المتحدة .

ولكن أهم العناصر التي يجب علينا أن ننظر فيها هو حتمية الاستمرار في برامج التنمية وإعادة التأهيل بعد حالة الطوارئ . ففي حالة كارثة بيناتوبو التي واجهناها ، أعدت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة مشاريع للتنمية الزراعية بعد الكارثة بوقت قصير . وقد خصص برنامج الامم المتحدة الإنمائي نصف مليون دولار للجهود الإنمائية ، على أساس دراسة لمشروع تقوم بها حكومتنا ؛ وقد قدمت حكومتنا هذه الدراسة بالفعل .

وختاما ، إننا نسلم أنه بعزم البلدان النامية على أن تساعد أنفسها عقب الكوارث ، بمقدور المجتمع الدولي ، مع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة البلدان المتضررة وحساسياتها ، أن يضطلع بجهود المساعدة بقدر أكبر من التنسيق والتصميم .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشكر وفد ماليزيا الامين العام على تقريره الشامل عن استعراض القدرات والخبرات وترتيبات التنسيق في منظومة الامم المتحدة لاغراض المساعدة الإنسانية .

ثمة توافق آراء متزايد في الرأي اليوم على أن تخفيف المعاناة غير المحتملة التي تسببها الكوارث يشكل أحد البنود الرئيسية على جدول الاعمال الدولي . فالعالم يشهد مشاهد التشريد والتدمير والموت التي تسببها الكوارث المتكررة ، بعضها طبيعي والبعض الآخر من صنع الإنسان بالكامل ، في جميع أرجاء المعمورة . وحدثت في الاعوام الاخيرة زيادة مثيرة في الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان ، تطلبت القيام بعمليات الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث في كمبوديا وأفغانستان وأثيوبيا والسودان وموزامبيق وأمريكا الوسطى والعراق وايران وتركيا والاردن ، ضمن أماكن أخرى . ومع ذلك لم تتمكن الامم المتحدة في العديد من الحالات من الاستجابة بالسرعة الكافية وظهرت أوجه ضعف عديدة في معالجة حالات الازمات .

ولكي نكفل أن توفر الامم المتحدة القيادة للمجتمع الدولي من أجل الاستجابة السريعة والفعالة في حالات الطوارئ ، التي كانت في السنوات الاخيرة معقدة من حيث طبيعتها ومطولة من حيث أمدها ، ثمة حاجة ماسة الآن الى دراسة الهياكل والقدرات الموجودة حاليا لدى وكالات الامم المتحدة المعنية وهي مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الامم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث ؛ وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ؛ ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ؛ وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة .

ويشاطر وفدي الامين العام رأيه في أنه لابد من التأكد من أن أي نشاط تشغيلي تضطلع به الامم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية لا تنقصه الموارد الجاهزة والكافية . فلن يكون هناك نفع يذكر لأي آلية أو نظام ولن يمكن تشغيله مهما كان

تصميمه جيدا إذا افتقر الى الموارد الضرورية . وفي هذا الشأن ، يستأهل إنشاء صندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ تابع للأمم المتحدة ، على نحو ما اقترح الأمين العام ، أن يُدرس دراسة جدية .

كما يشاطر وفدي الأمين العام رأيه في أن الصندوق ينبغي أن يكون في المقام الأول آلية لتدفق النقد بغية تمكين مؤسسات المنظومة من الاستجابة بفعالية في مراحل الطوارئ الأولى ولذلك ينبغي ألا يعتبر بديلا عن التبرعات الطوعية التي تقدمها أوساط المانحين . ومن الأهمية الحاسمة أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة السريعة أثناء المراحل الأولى من حالات الطوارئ ، لأن معظم المعاناة الإنسانية والخسائر في الأرواح تقع أثناء هذه المراحل .

وفي الوقت ذاته ، يود وفدي أن يؤكد على أهمية كفالة تدفق الأموال لمواصلة عمليات الإغاثة الإنسانية الى ما وراء المراحل الأولى . وفي الحالات التي يتكرر فيها نمط معين للكوارث الطبيعية كالفيضانات والمجاعات في بلدان الجنوب ، يتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تنظر في توفير المساعدة التقنية والإنمائية اللازمة لتقليل الأسباب الأساسية أو حتى إزالتها . وقد أوضح رئيس مجموعة الـ ٧٧ لتوه أنه في لب ذلك كله تكمن ضرورة تعزيز التنمية ، وأنه ما من قدر من الإغاثة الإنسانية يمكن أن يفي بهذه الضرورة الواحدة .

ويوافق وفدي عموما على التوصيات التي تقدم بها الأمين العام والتي ترد في تقريره (A/46/568) ، والتي تؤكد ضمن جملة أمور على الحاجة الى تعزيز واستعراض نظام الإنذار المبكر والإجراءات والتوظيف والتحديد المسبق لموقع مخزونات إمدادات الإغاثة والدعم السوقي والنداءات الموحدة . وفيما يتصل باقتراح استعراض وتنسيق وتعزيز نظام الإنذار المبكر المشغل في منظومة الأمم المتحدة ، يرى وفدي أن هذا الجهد يستحق الدعم الشامل . ولكفالة تحقيق الفائدة المرجوة من نظام الإنذار المبكر المذكور ، يجب أن يتألف من ثلاثة مكونات رئيسية : تحديد الخطر في أبكر وقت ممكن ؛ توفير المعلومات عن طبيعة الخطر على نحو متماسك وفعال ؛ والإنشاء ، خاصة في البلدان المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية المتكررة ، لقوى مهام وطنية لديها اتصالات واضحة وفعالة بوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة .

وتقوم أوساط مختلفة بطرح أفكار ومقترحات جديدة فيما يتصل بتعزيز تنسيق مساعدة الطوارئ الإنسانية . ولقد تقدمت البلدان النوردية والمجموعة الاقتصادية الاوروبية بمقترحات محددة من الواضح أنها تستحق أن ينظر فيها على النحو الواجب ويرى وفدي أنه يتعين علينا أن نسعى الى القيام بالاصلاحات والتغييرات اللازمة بذهن متفتح ، وليس من أي موقف مثبت مسبقا . وينبغي أن يكون هناك تبادل حر للآراء فيما بين جميع الاطراف المعنية بغية العمل صوب تحقيق أفضل الحلول العملية . وسيشارك الوفد الماليزي بنشاط في هذه المناقشة .

وفي التداول بشأن مسألة التنسيق الفعال وتعيين موظف رفيع المستوى لمنصب المنسق ، لا ينبغي أن تستخدم الوفود أزمة الخليج كنقطة مرجعية ، لأنها ليست نموذج التجربة التي يمكن أن تستخدم لتوفير نموذج يطبق بصورة عامة .

ان البحث عن أحسن حل عملي ينبغي ألا يشوبه اختلاف الافكار والنهج بين البلدان المانحة بينما تظل بغيتنا نتطلع اليها . وفضلا عن ذلك ، ان حقوق الدول ، وهذا مبدأ يجب الحفاظ عليه دائما ، يجب ألا تصبح نقطة خلاف في عملية الإصلاح . كما يجب ألا يكون هناك عدم وضوح في التفسير السياسي لما يشكل حالة طوارئ .

ان هناك فعلا توافق آراء متزايدا على أنه لتحقيق فاعلية وتنسيق أفضل هناك حاجة ماسة الى إنشاء لجنة دائمة في جنيف تشكل من جميع هيئات الإغاثة التابعة للامم المتحدة . وإن الوفد الماليزي - شأنه شأن وفود عديدة - يعترف أيضا بأهمية أن تكون هناك قيادة فعالة في تنسيق عمليات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة . ولهذا ، فإننا لا نعارض بالضرورة فكرة وجود منسق كبير مسؤول مباشرة أمام الأمين العام لهذا الغرض ، ولكن ينبغي أن يكون هناك أيضا إجراء موازٍ لتوضيح وتجميع مهام مختلف هيئات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة وإدارتها الفعلية . وستقاوم ماليزيا بإصرار أن يصبح منصب المنسق ، إذا ما تقرر ، ضحية شد وجذب المصالح المتنافسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥